الأمم المتحدة

EP

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/GC.21/2
18 December 2000

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الحادية والعشرون
نيروبي، ٥ – ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١
البندان ٤ (أ) و٨ من جدول الأعمال المؤقت*

# المنتدى البيئي الوزاري العالمي

# قضايا السياسة العامة: حالة البيئة

# المساهمة في الدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة

## حالة البيئة العالمية ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحديات البيئية

تقرير المدير التنفيذي

معلومات أساسية

١ – أُعد هذا التقرير استجابة لعدد من مقررات الدورة العشرين والدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس الإدارة ، كما ترد بالتفصيل في الجزء المتعلق بالولاية أدناه ، وهو يتصل بالأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالات مثل : التقييم والإعلام البيئيين ؛ وضع وتنفيذ أدوات السياسة البيئية المتصلة ، بجملة أمور منها ، تدهور الأراضي ، والمواد الكيميائية، والأنشطة البرية ، والشعاب المرجانية، والسلامة الأحيائية ؛ وتقديم الدعم لأفريقيا ؛ ونقل التكنولوجيا والصناعة ؛ مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة ؛ وحالة البيئة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة .

٢ – والتقرير مقدم إلى مجلس الإدارة لينظر فيه في دورته الحادية والعشرين .

* UNEP/GC.21/1 .

29012001 28012001 K0000346

لدواعي الإقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الإجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

# المحتويات


| | | الصفحة |
|---|---|---|
| المقدمة : | ..... | ٣ |
| ألف – | الولاية ..... | ٣ |
| باء – | الاجراء المقترح إتخاذه من جانب مجلس الإدارة ..... | ٤ |
| أولاً – | التقييم البيئي والمعلومات ..... | ١٩ |
| ألف – | توقعات البيئة العالمية وتقارير التقييم الأخرى ..... | ١٩ |
| باء – | إعادة تشكيل نظام انفوتيرا ..... | ٢٢ |
| جيم – | الحالة البيئية في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة ..... | ٢٦ |
| ثانياً – | وضع صكوك السياسة البيئية وتنفيذها ..... | ٢٧ |
| ألف – | تدهور الأراضي : تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا ..... | ٢٧ |
| باء – | المواد الكيميائية ..... | ٢٩ |
| جيم – | برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية ..... | ٣٠ |
| دال – | الشعاب المرجانية ..... | ٣٣ |
| هاء – | السلامة الأحيائية ..... | ٣٥ |
| ثالثاً – | تقديم الدعم إلى أفريقيا ..... | ٣٧ |
| رابعاً – | نقل التكنولوجيا والصناعة ..... | ٤١ |
| ألف – | التكنولوجيا ..... | ٤١ |
| باء – | التجارة والاقتصاد ..... | ٤٢ |
| جيم – | السياحة ..... | ٤٥ |
| خامساً – | المساهمة في الدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة ..... | ٤٧ |
| ألف – | حماية الغلاف الجوي ..... | ٤٧ |
| باء – | الطاقة ..... | ٥٥ |
| جيم – | النقل ..... | ٥٦ |
| دال – | معلومات لاتخاذ القرارات وللمشاركة ..... | ٥٧ |
| هاء – | التعاون البيئي لإيجاد بيئة مُمَكِّنَة ..... | ٥٩ |

# المقدمة

## ألف - الولاية

٣ - أعد هذا التقرير عملاً بمقررات مجلس الإدارة التالية: ١/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (توقعات البيئة العالمية)؛ ٢/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة)؛ ٣/٢٠ المؤرخ ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩ (برنامج لتطوير القانون البيئي واستعراضه دورياً لفترة ما بعد عام ٢٠٠٠)؛ ٤/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (تيسير سبل الحصول على المعلومات وتشجيع المشاركة العامة في صنع القرارات وتسهيل اللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية)؛ ٥/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (إصلاح النظام الدولي للمعلومات البيئية لضمان تيسير سبل أفضل للحصول على المعلومات البيئية)؛ ٦/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (خدمات تتعلق بالسياسات العامة والخدمات الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المجالات المهمة لبناء المؤسسات)؛ ٨/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (مواصلة تحسين الاستجابة الدولية للطوارئ البيئية)؛ ١٠/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (تدهور الأراضي: دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا)؛ ١٩/٢٠ باء المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة السابعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة: برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية)؛ ١٩/٢٠ جيم المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة السابعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة: السياحة المستدامة)؛ ١٩/٢٠ هاء المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة السابعة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة: تغير أنماط الإنتاج والاستهلاك)؛ ٢١/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (الشعاب المرجانية)؛ ٢٢/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (نتائج مؤتمر المفوضين للإتفاقية المعنية بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية)؛ ٢٣/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (إدارة المواد الكيميائية)؛ ٢٤/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (العمل الدولي لحماية الصحة والبيئة من خلال تدابير لخفض و/أو القضاء على انبعاثات وتصريفات الملوثات العضوية الثابتة بما في ذلك وضع صك دولي ملزم قانوناً)؛ ٢٦/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (السلامة الأحيائية)؛ ٢٧/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (تقديم الدعم لأفريقيا)؛ ٢٩/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ (السياسات العامة والخدمات الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المجالات الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد والتجارة والخدمات المالية)؛ وأول المقررات الأخرى المؤرخة ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩(جدول الأعمال المؤقت وموعد ومكان انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة) .

٤ - وقد اتخذت هذه الإجراءات في إطار مجالات تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كما حددها مجلس الإدارة في المقرر د.إ - ٢/٥ . وبالإضافة إلى ذلك ، يبرز التقرير مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القضايا التي ستعرض على للجنة التنمية المستدامة للنظر فيها في دورتها التاسعة .

باء – الإجراء المقترح اتخاذه من جانب مجلس الإدارة

٥ – قد يرغب مجلس الإدارة في النظر في اعتماد مقررات وفقاً للخطوط المقترحة أدناه .

ألف – تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا

إن مجلس الإدارة ،

إذ يشير إلى مقرره ٢٠/١٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩،

وإذ يدرك أن تدهور الأراضي هو مشكلة رئيسية لكثير من البلدان وخاصة في أفريقيا؛

وإذ يشير أيضاً إلى تقرير الألفية الذي أعده الأمين العام (A/54/2000)، ولا سيما إلى الفرع جيم، عن " الدفاع عن التربة" من الفصل الخامس المعنون "إدامة مستقبلنا"،

وإذ ينوه بما لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خبرة في وضع تقييمات وقواعد بيانات تتعلق بالتصحر، ومبادراته البحثية ودراساته التعاونية مع اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة التابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية، وفي البرامج والدراسات المشتركة العديدة بشأن التصحر ، المنظمة مع مختلف مراكز التدريب الراقي، بما فيها برامج ودراسات الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، ومع منظمات المتحدة الأخرى .

١ – يرحب بجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمساعدة البلدان المتأثرة بتدهور الأراضي، في تقوية التعاون والتآزر مع سائر هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع المنظمات الأخرى في ميدان تدهور الأراضي، وفي وضع وتنفيذ مشاريع لوقف تدهور الأراضي التي تتصل بمجالات التركيز لمرفق البيئة العالمية، وفي مساعدة الحكومات في تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخاصة في أفريقيا؛

٢ – يرحب بالتعاون المتزايد بين البرنامج، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية وغيرهما من الوكالات التي مقرها نيروبي، في التصدي للجوانب البيئية لتدهور الأراضي؛

٣ – يرحب أيضاً بالحوار الحكومي الدولي الجاري في إطار المؤتمرات الوزارية الإقليمية المعنية بالبيئة، والمتعلق بتدهور الأراضي وتأثيراته على البيئة؛

٤ - يرحب كذلك بالجهود التي يبذلها البرنامج لاستعراض وتحليل دوره في إدارة أوجه استخدام الأراضي، بما في ذلك حماية التربة، بما يتوافق مع النهُج العملية التي أقرها مجلس الإدارة في دورته العشرين؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي تعزيز قدرة البرنامج على الاستجابة للقضايا العالمية للأراضي حتى يتسنى له الاضطلاع بدوره كمدير مهمة للفصل ١٢ (والفصول الأخرى ذات الصلة) من جدول أعمال القرن ٢١، وعلى دعم مؤتمر الأطراف في إتفاقية مكافحة التصحر، وبالأخص لجنته المعنية بالعلم والتكنولوجيا، في تقييم ورصد التصحر وتعزيز قاعدة المعرفة العلمية والتكنولوجية بشأن تدهور الأراضي؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل تعزيز الدمج الوظيفي لسياسة البرنامج المتعلقة بإدارة موارد الأرض وحفظ التربة (UNEP/GC.21/INF/13)؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعزز التعاون بين البرنامج، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية زيادة المساعدة المقدمة مرفق البيئة العالمية إلى البلدان للقيام بأنشطة تتصل بتدهور الأراضي، نظراً للروابط المشتركة بين تدهور الأراضي ومجالات التركيز الخاصة لمرفق البيئة العالمية؛

٨ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي تقوية التعاون مع هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الأخرى المعنية بتقديم المساعدة إلى البلدان للتخفيف من سرعة تدهور الأراضي ولتنفيذ إتفاقية مكافحة التصحر؛

٩ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي ، بالتعاون مع الهيئات الأخرى، ولا سيما أمانة إتفاقية مكافحة التصحر، والآلية العالمية في إطار الاتفاقية وغيرهما من الوكالات المنفذة لدى مرفق البيئة العالمية، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، مواصلة مساعدة البلدان المتأثرة بتدهور الأراضي في إعداد سلسلة مشاريع وقف تدهور الأراضي من أجل تمويلها من مرفق البيئة العالمية والآليات المالية الأخرى ذات الصلة .

## باء - المواد الكيميائية

### ١ - إتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية

إن مجلس الإدارة ،

إذ يشير إلى الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١، ومقررات المجلس ١٢/١٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، و١٣/١٩ ألف المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، د.إ-٥/٥ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٨ و٢٢/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالعمل الذي أنجزته لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، في مجال الإشراف على تنفيذ الإجراء المؤقت للموافقة المسبقة عن علم والتحضير للاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف،

وإذ يساوره القلق حيال بطء التقدم المسجل حتى تاريخه في التصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها،

١ - يهيب بالدول وبالمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي التي يحق لها التصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها بغية أن تفعل ذلك بغية جعلها نافذة في أسرع وقت ممكن؛

٢ - يهيب أيضاً بالدول وبالمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي أن تقدم مساهمات طوعية في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه برنامج الأمم للبيئة من أجل دعم الترتيبات المؤقتة وقيام مؤتمر الأطراف بعمله حتى نهاية السنة المالية التي يعقد فيها الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف، وان تكفل المشاركة التامة والفعالة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في الأعمال الأخرى للجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين عن التقدم المحرز في تطبيق الإجراء المؤقت للموافقة المسبقة عن علم وفي التحضير للاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف، وكذلك عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر .

## ٢ - الاتفاقية المعنية بتطبيق تدابير دولية على ملوثات عضوية ثابتة معينة

إن مجلس الإدارة ،

إذ يشير إلى مقرراته ١٨/٣٢ المؤرخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٥، ١٩/١٣ جيم المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ و ٢٠/٢٤ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛

إذ يلاحظ مع التقدير أنه من خلال الجهد التمويلي "لنادي الملوثات العضوية الثابتة" قامت الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى التي هي في وضع يمكنها من ذلك، بتوفير ما يلزم من موارد مالية لتمكين الأداء التام والفعال للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق الإجراءات الدولية على ملوثات عضوية ثابتة معينة، وفق ما دعت إليه الفقرة ١٧من مقرر المجلس ١٩/١٣ جيم،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي عن العمل الدولي لحماية الصحة البشرية والبيئة من خلال تدابير لخفض أو إزالة انبعاثات وتصريفات الملوثات العضوية الثابتة ، بما في ذلك وضع صك دولي ملزم قانوناً (UNEP/GC.21/2، الفصل الثاني ، الفرع جيم)،

١ - يرحب بإكمال المفاوضات بشأن اتفاقية تطبيق تدابير دولية على ملوثات عضوية ثابتة معينة[1] الذي تحقق قبل نهاية عام ٢٠٠٠، بناء على الطلب الوارد في الفقرة ١٢ من مقرره ١٣/١٩ جيم؛

٢ - يدعو الحكومات والمنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي إلى اعتماد الاتفاقية والتوقيع عليها في مؤتمر المفوضين المقرر عقده في استكهولم في ٢٢ و٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١، وإلى التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها أو قبولها بعد ذلك؛

٣ - يأذن بمشاركة أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أمانة مؤقتة وفي أمانة للاتفاقية إذا قرر ذلك مؤتمر المفوضين للاتفاقية، بشرط أن تكون الترتيبات المقترحة مرضية للمدير التنفيذي وأن تغطى التكاليف بموارد خارجه عن الميزانية؛

٤ - يدعو المدير التنفيذي إلى اتخاذ إجراء لتيسير التنفيذ الطوعي للاتفاقية قبيل بدء نفاذها إذا ما دعا إلى هذا الإجراء مؤتمر المفوضين للإتفاقية ؛

٥ - يناشد الحكومات وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية النظر في توفير الموارد المالية الكافية التي تلزم لتنفيذ الترتيبات المؤقتة للاتفاقية وذلك قبل انعقاد مؤتمر الأطراف الأول؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة اتخاذ التدابير على نحو ما طلبه مجلس الإدارة في مقرره ١٣/١٩ جيم، بما في ذلك الإجراءات الفورية المحددة في الفقرة ١٣ من ذلك المقرر، بشرط أن تغطى التكاليف بموارد من خارج الميزانية؛

٧ - يحض الحكومات وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على توفير المساهمات المالية والعينية لدعم تنفيذ الإجراءات الفورية المطلوبة بمقتضى الفقرة ١٣ من مقرره ١٣/١٩ جيم؛

---

(١) للاطلاع على نص الاتفاقية كما أقرته لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق التدابير الدولية على ملوثات عضوية ثابتة معينة في دورتها الخامسة ، أنظر تقرير تلك الدورة (UNEP/ POPS/INC. 5/7) .

## جيم - برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

إن مجلس الإدارة ،

وقد نظر في المعلومات التي قدمها المدير التنفيذي عن تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (UNEP/GC.21/2، الفصل الثاني، الفرع جيم، وUNEP/GC.21/INF/9)،

إذ يدرك ما يترتب على الإخفاق في معالجة الأنشطة البرية من آثار هامة بالنسبة إلى الصحة البشرية ، والتخفيف من حدة الفقر، والأمن الغذائي،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ لأن التكاليف الاقتصادية التي تكبدها المجتمع نتيجة لهذه الأنشطة البرية باهظة وتتزايد أيضاً من جراء التأخير في تطبيق إجراءات الرقابة المناسبة،

وإذ يعرب أيضاً عن قلقه لأن القدرة الإنتاجية والفوائد البيئية للبيئة البحرية، بما فيها مصاب الأنهار والمياه الساحلية القريبة من الشواطئ، آخذة بالتدهور بصورة مطردة، وبصورة أساسية من جراء التلوث الناجم عن مياه المجارير والمغذيات وتراكم الترسبات ومن جراء التغيير المادي للموائل وتدميرها،

وإذ يدرك أيضاً الحاجة إلى إدراج أهداف برنامج العمل العالمي في صلب البرامج والأنشطة المناسبة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي،

وإذ يدرك كذلك أن برنامج العمل العالمي لا يمكن أن ينفذ تنفيذاً فعالاً دون اتخاذ الإجراءات المناسبة على مستوى أحواض الأنهار التي تصب في المناطق الساحلية ،

وإذ يشير إلى مقرره ١٤/١٩ ألف المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، الذي دعا فيه إلى تعزيز برنامج البحار الإقليمية بوصفه آلية رئيسية لتنفيذ برنامج العمل العالمي،

وإذ يعرب كذلك عن قلقه إزاء التباين بين المستويات الحالية والمنشودة لمشاركة وكالات وبرامج الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية في الأنشطة المرتبطة بتنفيذ برنامج العمل العالمي ،

١ - يلاحظ مع التقدير عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعطاء زخم جديد لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وخاصة في الأعمال التحضيرية للاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي، وإنشاء آلية لتبادل المعلومات، والعمل في معالجة موضوع مياه المجارير باعتبارها مصدراً برياً رئيسياً للتلوث؛

٢ - يحث الحكومات على تعزيز جهودها في تنفيذ برنامج العمل العالمي والإسهام على نحو نشط في اجتماع أول استعراض حكومي دولي ؛

٣ - يحث أيضاً الحكومات على أن تكفل قيام وكالات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة بإدراج تنفيذ برنامج العمل العالمي في برامج عملها؛

٤ - يحث كذلك الحكومات على إشراك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصالح الأخرى والمجموعات الرئيسية، من خلال تعزيز الشراكات، في الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

٥ - يلاحظ مع التقدير الدور الطليعي لمرفق البيئة العالمية في تيسير تنفيذ برنامج العمل العالمي ويشجعه على مواصلة دعم المشاريع ذات الصلة؛

٦ - يحث المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية على إيلاء أولوية عالية للمشاريع الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يولي الإهتمام الواجب في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للأنشطة الهادفة إلى التصدي للآثار السلبية الناجمة عن مياه المجارير والمغذيات وتراكم الترسبات والتغيير المادي للموائل وتدميرها، على البيئة البحرية والساحلية وبيئة المياه العذبة المرتبطة بها؛

٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن ينظم الاستعراض الحكومي الدولي الأول لتنفيذ برنامج العمل العالمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بمشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، والقطاع الخاص وغيره من أصحاب المصلحة والمجموعات الرئيسية؛

٩ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يولي الإهتمام الواجب في اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي لاستخدام آليات مالية مبتكرة لتنفيذ برنامج العمل العالمي، ولتعزيز إشراك الحكومات، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني في التصدي لهذه القضية؛

١٠ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً مرحلياً إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه أمانة لبرنامج العمل العالمي؛

١١ - يحث الحكومات والمنظمات الدولية التي هي في وضع يمكنها من المساهمة في الصندوق الإستئماني العام لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية ، على أن تفعل ذلك .

## دال - الشعاب المرجانية

إن مجلس الإدارة ،

إذ يشير إلى مقرراته ١٨/٣٣ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥ ، ١٩/١٥ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ و٢٠/٢١ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩،

وإذ يلاحظ بجزع الأدلة الوفيرة على أن النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية مازالت تتعرض للضرر أو للتدهور الحاد نتيجة لكل من الأنشطة البشرية المباشرة وتغير المناخ العالمي، كما يستدل من تزايد حالات الابيضاض المرجاني منذ الدورة العشرين للمجلس؛

١ - يرحب بقيام المدير التنفيذي بتعميم بيان الدعوة المجدّدة للعمل الصادر عن الندوة الدولية لإدارة النظم الإيكولوجية البحرية المدارية المعقودة في تاونسفيل، باستراليا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ ؛

٢ - يلاحظ بارتياح التقدم المحرز في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتصلة بالشعاب المرجانية ، بما في ذلك دوره التنسيقي في تنفيذ المبادرة الدولية للشعاب المرجانية والشبكة الدولية للعمل المتعلق بالشعاب المرجانية، وإنشاء وحدة جديدة للشعاب المرجانية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك التعاون الجاري والمتواصل بين البرنامج والشركاء ذوي الصلة بشأن الأنشطة المرتبطة بالشعاب المرجانية ؛

٣ - يؤيد استمرار مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية، لتعزيز حفظ واستدامة استخدام النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية، وبالأخص في ضوء النتائج العلمية الأخيرة التي تدل على أنه يمكن فقدان ٦٠ في المائة من الشعاب المرجانية في العالم بحلول عام ٢٠٣٠؛

٤ - يؤكد ضرورة تعزيز دور اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها بوصفها آليات تنفيذ وتنسيق لمرحلة العمل للشبكة الدولية للعمل المتعلق بالشعاب المرجانية؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يتخذ الاجراءات المناسبة لضمان قيام كل من برامج البحار الإقليمية بإعداد برامج إقليمية أو دون إقليمية في مجال حفظ واستدامة استخدام الشعاب المرجانية؛

٦ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يزيد من الجهود التعاونية القائمة بين الأنشطة الجارية المتصلة بالشعاب المرجانية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والإتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، وخاصة إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرّضة للإنقراض وإتفاقية التنوع البيولوجي؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة زيادة جهوده لجمع الأموال دعماً للأنشطة المتصلة بالشعاب المرجانية وأن يستكشف آليات تمويل محتملة جديدة لدى وضع مشاريع تتصل بالشعاب المرجانية .

## هاء - السلامة الأحيائية

إن مجلس الإدارة ،

إذ يشير إلى عبارات الثناء الكبير التي صدرت عن الاجتماع الخامس للأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، المعقود في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠ على نتائج مشروع الأنشطة التمكينية الارشادي للسلامة الأحيائية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية، وعلى التقدم الذي أحرزته البلدان المشاركة في تحديد المتطلبات لبناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية ومنحها الأولوية،

وإذ يشير أيضاً إلى أنه أثناء كل من الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وأيضا في حلقة عمل مرفق البيئة العالمية حول مشروع الأنشطة التمكينية الارشادي للسلامة الأحيائية واجتماع المائدة المستديرة الوزاري حول بناء القدرات في البلدان النامية لتيسير تنفيذ بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية، أعربت بلدان كثيرة عن رغبتها في المشاركة في برنامج مشابه وموسع من شأنه أن يسد الحاجة إلى وضع أطر وطنية للسلامة الأحيائية،

١ - يلاحظ مع التقدير نجاح إكمال مشروع الأنشطة التمكينية الارشادي للسلامة الأحيائية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية الذي نفذته الوكالات المنفذة الوطنية في ثمانية عشر بلداً مؤهلة لتلقي المساعدة من مرفق البيئة العالمية، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مركز معلومات الموارد لإطلاق الكائنات في البيئة ومؤسسات أخرى؛

٢ - يشيد بمرفق البيئة العالمية ويرحب بموافقة مجلس المرفق على مشروع المتابعة المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية بشأن وضع أطر وطنية للسلامة الأحيائية من جانب ما يصل إلى مائة بلد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، مؤهلة لتلقي المساعدة من مرفق البيئة العالمية؛

٣ - يُهنئ البلدان الثمانية عشر التي شاركت في مشروع الأنشطة التمكينية الارشادي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية لتنفيذها بصورة مثالية العنصر الوطني من المشروع الارشادي ويدعو مرفق البيئة العالمية إلى النظر في توفير المزيد من الدعم المالي لهذه البلدان وبلدان أخرى من أجل تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية (أو ما يشابهها من أطر السياسة العامة والأطر الإدارية والتشريعية للسلامة الأحيائية) التي وضعتها استعداداً لبدء نفاذ بروتوكول كارتاخينا للسلامة الأحيائية؛

٤ - يطري على البلدان التي وقّعت على بروتوكول كارتاخينا للسلامة الأحيائية مشيراً إلى ضرورة التصديق عليه لاحقاً، ويُهنئ تلك البلدان التي صدقت بالفعل على البروتوكول؛

٥ - يُشجع الحكومات التي لم توقع على البروتوكول بعد على أن تفعل ذلك، ويحثّ جميع الأطراف الموقعة على البروتوكول على الإسراع في إجراءات التصديق اللازمة؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يواصل تعبئة الموارد، بما في ذلك عن طريق مرفق البيئة العالمية، لدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لوضع مبادرات بناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية تيسر التنفيذ الفعّال للأطر الوطنية للسلامة الأحيائية في سياق بروتوكول كارتاخينا للسلامة الأحيائية وعمل اللجنة الحكومية الدولية لبروتوكول كارتاخينا للسلامة الأحيائية بالتعاون مع أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبما يتماشى مع التزامات الأطراف تجاه تلك الإتفاقية بموجب المادة ٨ (ز) منها، مع مراعاة مبادئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة التوجيهية التقنية الدولية للسلامة في مجال التكنولوجيا الأحيائية؛

٧ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي تعبئة الموارد وتقديم الدعم ، حسبما يتناسب، لإنشاء أو مواصلة تقوية قدرات تقييم الأخطار المتعلقة بالسلامة الأحيائية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي وذلك بالتعاون مع أمانة الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمنظمات الأخرى ذات الصلة؛

٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى المجلس في دورته الثانية والعشرين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر .

واو - تقديم الدعم لأفريقيا

إن مجلس الإدارة ،

إذ يشير إلى مقرره ٢٧/٢٠ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن تقديم الدعم لأفريقيا،

وإذ يلاحظ أحدث التقارير عن حالة البيئة، مثل تقرير توقعات البيئة العالمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن المشاكل البيئية المتصاعدة والآخذة بالظهور في أفريقيا،

وإذ يساوره القلق إزاء تزايد عدد الحالات الناشئة والأزمات في العالم . ولا سيما في أفريقيا، من جراء التغييرات البيئية العالمية، مع ما لهذه الحالات من آثار اجتماعية وثقافية واقتصادية معاكسة،

وإذ يرحب بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ٢٧/٢٠،

يطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة دعم تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ٢٧/٢٠ وخاصة في إطار المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية الأخرى؛

يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يساعد البلدان الأفريقية في الأعمال التحضيرية لقمة الأرض الثانية المقرر عقدها عام ٢٠٠٢ ، من أجل ضمان إدراج المنظورات الأفريقية في المساهمات في القمة وفي نتائجها؛

يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يدعم الإجراءات التي من شأنها تعزيز تنفيذ إتفاقية باماكو لعام ١٩٩١ بشأن حظر توريد النفايات الخطرة إلى أفريقيا والتحكم في نقلها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا واتفاقية الجزائر لعام ١٩٦٨ بشأن حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية .

## زاي - التجارة والبيئة

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى الفصل ٢ من جدول أعمال القرن ٢١ وإلى مقرره ٢٩/٢٠ وإعلان مالمو الوزاري،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالإجراءات التي اتخذها المدير التنفيذي في ميدان التجارة والبيئة، بما في ذلك التعاون الجاري بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي المعنون "حالة البيئة العالمية ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مواجهة التحديات البيئية" (UNEP/GC.21/2)،

١ - يكرر كإطار عام، الحاجة إلى إتباع نهج متوازن ومتكامل في السياسات التجارية والبيئية سعياً وراء التنمية المستدامة؛

٢ - يشدد على أن المنظور البيئي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في كل من رسم سياسة الاقتصاد الكلي وتقييمها، وكذلك في ممارسات الحكومات ومؤسسات الإقراض والائتمان متعددة الأطراف مثل وكالات الائتمان للصادرات، وفق ما يبرزه إعلان مالمو الوزاري؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي بأن يزيد من تعزيز الأمانة بُغية قيامها بمساعدة البلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، على زيادة قدراتها على وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى إدماج الاعتبارات البيئية في سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك السياسات التجارية، على أن يكون مفهوماً أن هذه المساعدة ينبغي أن توجه بحيث تعكس الأولويات الاجتماعية-الاقتصادية والانمائية إضافة إلى حاجات وقدرات كل بلد على حدة؛

٤ - يدعم قيام المدير التنفيذي باتخاذ اجراءات أخرى تتصل بالتجارة والبيئة، بتعاونٍ وثيق مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) دراسة الآثار البيئية للتجارة بُغية تحسين الفهم المتعلق بها؛

(ب) دراسة فعالية الحوافز المستندة إلى السوق في تحقيق أهداف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، بما فيها الاتفاقات التي يتولى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وظيفة الأمانة لها؛

(ج) دراسة الصلة بين التدابير التجارية في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والسياسة المتعلقة بالتجارة الدولية، بُغية ضمان أن تكون السياسات البيئية متداعمة؛

٥ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي أن يزيد تعزيز وضع وتطبيق تقييمات التأثير البيئي، والتقدير البيئي، والمحاسبة المتعلقة بالموارد الطبيعية، والأدوات الاقتصادية فيما يتعلق بالمساعدة التقنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وكذلك تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يزيد من التعاون مع القطاع الخاص، وبصورة خاصة قطاع الخدمات المالية، بُغية زيادة مساهمته في أنشطة التنمية المستدامة وبرامجها عن طريق دمج الاعتبارات البيئية في العمليات الداخلية والخارجية لمؤسسات الخدمات المالية؛

٧ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل باستمرار على التشاور مع الحكومات بشأن أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التجارة والبيئة واطلاعها عليها وأن يقدم تقريراً عن انشطته في هذا المجال إلى المجلس في دورته الثانية والعشرين .

## حاء - الغلاف الجوي

### ١ - جدول أعمال المناخ وبرنامج تقييم تأثير المناخ العالمي وإستراتيجيات الاستجابة

إن مجلس الإدارة ،

إذ يشير إلى مقرراته ٤١/١٦ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩، الجزء الرابع، عن برنامج المناخ العالمي، و٢٤/١٧ جيم المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ بشأن الاجتماع الحكومي الدولي المعني ببرنامج المناخ العالمي، و٢٠/١٨ ألف المؤرخ ٢٦ أيار/مايو١٩٩٥ بشأن جدول أعمال المناخ،

وإذ يلاحظ قرار الجمعية العامة ٢٠٠/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بشأن التعاون الدولي للتخفيف من تأثير ظاهرة النينيو،

وقد وضع في الإعتبار الواجب الحاجة إلى تدابير للإنذار المبكر والتأهب من أجل الاستجابة للكوارث المتصلة بالمناخ مثل حالات الجفاف والفيضان وحرائق الاحراج،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان المناخ (UNEP/GC.21/2، الفصل الخامس، الفرع ألف)، وبصورة خاصة في تنفيذ التوجه ٣ من جدول أعمال المناخ، المتصل بدراسات تقييم تأثير المناخ وإستراتيجيات الاستجابة بغية التخفيف من التعرض وببرنامج تقييم تأثير المناخ العالمي وإستراتيجيات الاستجابة،

وإذ ينوه بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز الوطني لأبحاث الغلاف الجوي في الولايات المتحدة، وأمانة الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وجامعة الأمم المتحدة، في تنفيذ مشروع بشأن تخفيف تأثيرات حالات الطوارئ البيئية عن طريق الإنذار المبكر والتأهب، مع الإهتمام خاصة بحالة التذبذب الجنوبي المعروفة باسم ظاهرة النينيو، التي وهو المشروع الذي تموله مؤسسة الأمم المتحدة للشراكة الدولية،

١ - يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل الاضطلاع بالأنشطة المتصلة بتقييم تأثير المناخ وإستراتيجيات الاستجابة في شراكة مع الوكالات الأخرى المتعاونة في تنفيذ جدول أعمال المناخ ؛

٢ - يُشيد بالتعاون المثالي الذي أُبدي في تنفيذ مشاريع النينيو التي مولتها مؤسسة الأمم المتحدة للشراكات الدولية؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يُعيد تشكيل اللجنة الاستشارية العلمية لبرنامج تقييم تأثير المناخ العالمي وإستراتيجيات الاستجابة، واضعاً في الاعتبار الحاجة إلى أن تضم عضويتها أصحاب الخبرة الفنية المتصلة بالقضايا الجديدة والناشئة في ميدان تأثير المناخ وتكييف التقييمات وإستراتيجيات الاستجابة بغية التخفيف من التعرض؛

٤ - يحث الحكومات على النظر في ضرورة:

(أ) إنشاء برامج وطنية للمناخ أو تعزيز القائم منها ، بغية الاضطلاع بمهام مثل التقييم المتكامل لتأثير المناخ واستراتيجيات الاستجابة؛

(ب) التعاون في بناء القدرات التقنية والعلمية للبلدان النامية، بهدف تشجيعها على المشاركة الكاملة في جدول أعمال المناخ؛

(ج) توفير مـــوارد إضافية للمنظمات الدولية المشتركة في تنفيذ جدول أعمال المناخ، بغية ضمان تنفيذها وإدارتها الفعالين لبرنامج تقييم تأثير المناخ العالمي واستراتيجيات الاستجابة عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بجدول أعمال المناخ؛

٥ - يحث المنظمات الدولية ذات الصلة على مواصلة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، داخل الإطار التكاملي لجدول أعمال المناخ، في دعم أهداف جدول الأعمال .

٢ - الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

إن مجلس الإدارة ،

إذ يشير إلى مقرره ٢٤/١٧ ألف المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي عن أعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (UNEP/GC.21/2، الفصل الخامس، الفرع ألف، القسم الفرعي ٢) وفي تقرير رئيس الفريق،

وإذ يلاحظ بارتياح الدعم العلمي الممتاز الذي قدمه الفريق لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ من خلال تقارير تقييمه الشامل، والتقارير الخاصة والورقات التقنية الأخرى،

وإذ يسلم بما لتقييمات الفريق من قيمة في مناقشة قضايا السياسة العامة الأوسع نطاقاً والمتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ كذلك أن مرفق البيئة العالمية قد وافق على مبادرة مشروع للفريق بشأن تقييم تأثير تغير المناخ في مناطق إقليمية وقطاعات متعددة والتكيف إزاءه،

١ - يحيط علماً بتقريري المدير التنفيذي ورئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛

٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي ، بالإشتراك مع الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مواصلة ترتيبات دعم الفريق، من أجل كفالة مشاركة الخبراء من كل المناطق الإقليمية في تقييمات الفريق وتيسير وتشجيع المشاركة الفعالة للخبراء من البلدان النامية؛

٣ - يطلب إلى الفريق أن يواصل إستكمال التقييمات للمعلومات المتاحة عن الجوانب المتعلقة بالعلم، والتأثيرات، وخيارات الاستجابة لتغير المناخ وكذلك جوانبه الاجتماعية والاقتصادية، وعما يتصل بكل ذلك من منهجيات ، لكي تستخدمها وتطبقها الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والكيانات الأخرى المهتمة بالأمر؛

٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل بنشاط على نشر نتائج تقرير التقييم الثالث للفريق عند صدوره، بغية زيادة الوعي فيما بين الشباب وصانعي السياسة بشأن قضية تغير المناخ وإختيار استجابات السياسة المتاحة؛

٥ - يحث الحكومات على مواصلة دعم أنشطة الفريق والتبرع للصندوق الاستئماني الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛

٦ - يطلب أيضاً إلى الفريق أن يقدم، عن طريق رئيسه، تقريراً عن التقدم المحرز في أنشطته إلى المجلس في دورته الثانية والعشرين .

## ٣ - نظام مراقبة المناخ العالمي

إن مجلس الإدارة ،

إذ يشير إلى مقرره ٤١/١٦ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١، الجزء الرابع، بشأن برنامج المناخ العالمي، وبصورة خاصة الفقرة ٢ (هـ) منه المتعلقة بإنشاء نظام لمراقبة المناخ العالمي،

وإذ ينوه بالقرار ٥/م.أ-٥ الذي إعتمده مؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والذي البحث والمراقبة المنتظمة،

وإذ يسلم بالأهمية البالغة لعمليات المراقبة في كشف تغير المناخ وأهميتها في تحديد توقيت وموقع التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ،

١ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يدعم، من داخل الموارد المتاحة، أنشطة مكتب التخطيط المشترك لنظام مراقبة المناخ العالمي في تيسير مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقال في أنشطة النظام؛

٢ - يحث الحكومات على معالجة مواطن النقص والعجز في شبكات مراقبة المناخ ويدعوها، بالتشاور مع أمانة نظام مراقبة المناخ العالمي، إلى أن توجه إنتباه إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى أية حاجات في بناء القدرات، وذلك وفق ما تدعو إليه الفقرة ٦ من المقرر ٥/م إ-٥ لمؤتمر الأطراف في الإتفاقية.

## ٤ - الدعم البرنامجي للإتفاقيات ذات الصلة بالغلاف الجوي

إن مجلس الإدارة،

وقد أطلع على تقرير المدير التنفيذي عن الدعم البرنامجي المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإتفاقية فيينا بشأن حماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال الملحق بها بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (UNEP/GC.21/2، الفصل الخامس، الفرع ألف، الجزء الفرعي ٥)،

وإذ يلاحظ بصورة خاصة أنشطة البرنامج دعماً لنظام مراقبة المناخ العالمي، وللفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ولجدول أعمال المناخ الذي يدعم جزء منه العمل المضطلع به بموجب الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ يلاحظ كذلك أنشطة البرنامج المتصلة بمهمته كمركز لتبادل المعلومات عن طبقة الأوزون وإستنفادها، والأنشطة المتعلقة بالتخلص على مراحل من المواد المستنفدة للأوزون، وتقوية المؤسسات في البلدان النامية وتعزيز وإدارة الشبكات الإقليمية في إطار برنامج العمل المتعلق بالأوزون،

وإذ لا يفوته أن أعمال المراقبة العلمية الأخيرة لطبقة الأوزون فوق القطبين الشمالي والجنوبي تشير على ما يبدو إلى أن إتجاه التحسن المتوقع في حالة طبقة الأوزون لا يتحقق،

١ - يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي ويهنئه على الأنشطة المضطلع بها برنامجياً دعماً لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛

٢ - يحث المدير التنفيذي على أن يقوم، من داخل الموارد المتاحة، بمواصلة هذه الأنشطة وبشكل خاص، على أن يشجع إستغلال التآزر بين الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ من ناحية، وإتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال من ناحية أخرى؛

٣ - يدعو المدير التنفيذي إلى الإتصال مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة بغية التصدي لمهمة المراقبة والتقييم المنتظمين لطبقة الأوزون.

## طاء - الحالة البيئية في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة

إن مجلس الإدارة،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي عن حالة الإعداد لتقرير عن الحالة البيئية في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة (UNEP/GC.21/2، الفصل الأول، الفرع جيم)،

يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعد تقريراً في أقرب وقت ممكن عملياً وأن يقدمه إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين.

# أولاً – التقييم البيئي والمعلومات

## ألف – توقعات البيئة العالمية وتقارير التقييم الأخرى

٦ – يشمل هذا الفرع الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ١/٢٠ .

٧ – وبالإشارة إلى الفقرة ٢ من ذلك المقرر وضع المدير التنفيذي في الاعتبار نتائج وتوصيات تقرير توقعات البيئة العالمية الثاني (GEO-2000)، في تنفيذ برنامج عمل الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وفي تخطيط برنامج العمل للفترة ٢٠٠٢ –٢٠٠٣. وتم بصورة خاصة، إعادة هيكلة شعبة الإنذار المبكر والتقييم وإعادة تركيزها بُغية زيادة الدعم إلى أقصى حد لأنشطة التقييم البيئي المتكاملة والموضوعية على الصعيدين العالمي والإقليمي عن طريق نظام جديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على شبكة الإنترنت UNEPnet للبيانات والمعلومات، والمراكز الإقليمية للموارد، وشبكات التقييم التعاونية، ووحدة متخصصة لتطوير المنتجات .

٨ – وقد اعتمد عددٌ من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية عملية GEO وإطارها لتقييم حالة البيئة والإبلاغ عنها استجابةً للاحتياجات الوطنية والدولية . وتستخدم الحكومات تقارير GEO والمنتجات المرتبطة بها من أجل توجيه وضع سياساتها العامة .

٩ – واستجابةً لأحكام الفقرة ٣ من المقرر، تم القيام بدراسة استقصائية لوضع لمحة عن مستعملي عملية GEO ولتحليل الاستعمال الفعلي لأول تقرير في السلسلة وهو (GEO-1) وGEO-2000 وعملية GEO . ويمكن الاطلاع على نتائج الدارسة الاستقصائية في وثيقة المعلومات المعدّة لهذه الدورة (UNEP/GC.21/INF/8) . ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية كما يلي :

(أ) تظهر الصورة العامة لتوزيع ٥٢٥ ٣ نسخة مجانية من GEO - 2000 (النسخة الانجليزية) أن أضخم ثلاث فئات من الجهات التي تلقت التقرير هي: راسمو السياسة وصانعو القرار، بما في ذلك وزراء البيئة (٥٢ في المائة)؛ أعضاء مجتمع البحوث (٤٠ في المائة)؛ وأعضاء القطاع الأكاديمي (٣٠ في المائة)[٢] وتلقى المشتركون في الإصدارات العالمية والإقليمية لتقرير GEO -2000 ومختلف مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة ٤٧٥ ١ نسخة إضافية وكانت أكبر فئة من ١٢٣ جهة إجابات على استبيان قراء GEO - 2000 القطاع الأكاديمي (٣٥ في المائة)، وتبعه المنظمات غير الحكومية (١٨ في المائة) والمنظمات الدولية أو الإقليمية (١٥ في المائة) . ورغم أن أياً من مجموعتي البيانات لا يوفر صورةً كاملة عن القراء، إلا أن المجموعتين تلمحان إلى أن تقرير GEO - 2000 يصل إلى أعضاء الجمهور المستهدف . وتظهر الاحصائيات عن شبكة الإنترنت التي جمعت حتى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ من موقع GRID-Arendal، وهو واحدٌ من ستة مواقع متشابهة لسلسلة GEO، أن أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ اطّلعوا على نسخة GEO - 2000 في الإنترنت من كل أنحاء العالم ؛

---

(٢) تقع بضع الجهات التي تلقت التقرير في أكثر من فئة فمن هذه الصورة العامة . مثلاً هناك بعض معاهد البحوث التي هي ايضاً معاهد اكاديمية . ونتيجة لذلك يتجاوز المجموع العام ١٠٠ % .

(ب) وفيما يتعلق باستعمال تقارير GEO تم تلقي ١٠٢ من الردود على استبيان للمستعمل المباشر، من وزراء البيئة وكبار مستشاريهم، ومن الممثلين الدائمين . وأظهرت الردود أن أعضاء هذا الجمهور المستهدف بالدرجة الأولى يُكِنُ تقديراً كبيراً للتقرير بوصفه أداة مرجعية هامة . فهم يعتقدونه مفيداً، بين أسباب أخرى، في توفير التوجيه للسياسة العامة على المستوى الإقليمي (٨٤ في المائة) ؛ ولتوفير المعلومات لوضع السياسة الوطنية (٧٤ في المائة)؛ ولتحديد القضايا البيئية الناشئة (٩٣ في المائة) . وتبيّن من ردود ١٢٣ من قراء GEO - 2000 أنهم يستعملون التقرير للحصول على معلومات أساسية (٥٨ في المائة)، وللبحث والتحليل (٥٥ في المائة) وكمصدر مرجعي عام (٥٠ في المائة) . واعتبر القراء التقرير "مفيداً جدا" (٨٥ في المائة) أو "مفيداً" (٣٤ في المائة) ، وكان تقديرهم له عالياً بسبب: الدقة (ممتاز – ١٨ في المائة، جيد – ٥٥ في المائة)؛ المعلومات التقنية (ممتاز – ٢٨ في المائة، جيد – ٥٤ في المائة)؛ والموضوعية (ممتاز – ٢٠ في المائة ، جيد ٥٥ في المائة) .

١٠ – وتظهر الدراسات الإفرادية التي تم القيام بها أثناء هذا الاستقصاء أن تقارير GEO وعملية GEO تؤدي دوراً متزايد الأهمية في المجالات التالية:

(أ) تحسين وتعزيز الإبلاغ التشاركي المتكامل عن حالة البيئة على المستويين الوطني والإقليمي ؛

(ب) توسيع جوانب قدرات المراكز المتعاونة مع GEO؛

(ج) زيادة وعي وسائل الإعلام للقضايا البيئية العالمية وتوجيه إنتباه الجمهور إليها؛

(د) زيادة مصداقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

(هـ) توفير مواد مرجعية لكل من القطاع الأكاديمي ولعملية صياغة السياسة البيئية والإقليمية والوطنية وإتخاذ القرارات بشأنها . وفي هذا السياق ذكر عددٌ من الجهات المتلقية للتقرير أن العملية تسبب إجهاداً كبيراً للموارد المؤسسية المالية والبشرية

١١ – وفيما يتعلق بالجدول الزمني الأمثل لتوافر وإنتاج تقارير GEO في المستقبل وغيرها من التقارير ذات الصلة، يسلم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن :

(أ) تقرير GEO أن ينشر مرة كل سنتين . أما الإصدارات من سلسلة تقارير GEO التي تقع في السنوات التي يحتفل خلالها بمرور عشر سنوات أخرى على مؤتمر استكهولم للبيئة البشرية لعام ١٩٧٢ واستعراض التقدم المحرز في جدول أعمال القرن ٢١ (الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠١٢ وما إلى ذلك) فينبغي أن تتضمن تقييماً شاملاً ومتكاملاً لحالة البيئة العالمية. أما المجالات الأربعة الأخرى ينبغي أن تغطى في كل استعراض يجري بمناسبة مرور عقد آخر فينبغي أن تشمل القضايا البيئية العالمية الرئيسية التي يعتبرها مجلس الإدارة بالغة الأهمية بالنسبة إلى استدامة كوكب الأرض؛

(ب) أن يكون هناك تناوب بين نشر تقرير GEO ونشر تقرير الموارد العالمية الذي يتم انتاجه بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ومعهد الموارد العالمية؛

(ج) ينبغي أن ينتج برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السنوات التي لا يصدر فيها تقرير GEO تقريراً واحداً رئيسياً على الأقل في سلسلة توقعات البيئة العالمية ويمكن أن يكون هذا التقرير إما تقنياً أو إقليمياً أو دون إقليمي أو موضوعياً ، أو تقريراً يستهدف اجتماعاتٍ أو منتدياتٍ أو جماهير محددة .

١٢ - وثمة عدة اعتبارات هامة متأصلة في المقترحات السالفة الذكر . أولاً، من الجوهري، بغية كفالة استجابة اجتماعية كافية في مواجهة القضايا البيئية العاجلة، أن تظل هذه القضايا تحتل مكانة الصدارة من اهتمام القطاعين العام والخاص . وتوفر سلسلة تقارير GEO والمنتجات المرتبطة بها، وكذلك تقرير الموارد العالمية، قنوات قيّمة لتحقيق ذلك . ثانياً، إن الإطار الزمني المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل الذي تحدث خلاله معظم عمليات التغير البيئي، والتوافر، غير المنتظم للبيانات والتقييمات الجديدة، يجعلان من غير العملي القيام بأي تقييم بيئي عالمي شامل بتواتر يزيد على مرة كل عشر سنوات . وفي الوقت ذاته، فإن مما له قيمته أن يكون هناك إطارٌ راسخ يتم بداخله تقييم القضايا الرئيسية ذات الطابع الأكبر تحديداً والإبلاغ عنها . ثالثاً، أنه مع التسليم بأن إعداد منتجات GEO قد سبب إجهاداً كبيراً للموارد المتاحة داخل كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي المؤسسات المتعاونة معه، وتتخذ حالياً خطوات لكفالة أن يصبح برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه في GEO أقدر على تلبية المطالب المرتبطة بذلك .

١٣ - ومن المتوقع، اعتباراً من عام ٢٠٠٢، أن تنجم وفورات وكفاءات الحجم عن تحسين تكنولوجيا الاتصال وزيادة الوصول من خلال نظام UNEPnet على الإنترنت والنظم الأخرى إلى بيانات أساسية ذات نوعية عالية تتبنى عليها التقييمات البيئية . وسوف تبذل جهودٌ رئيسية كذلك من أجل زيادة تعزيز عملية GEO عن طريق برنامج شامل وأطول أجلاً وتطوير القدرات يشمل كل جوانب التقييم البيئي المتكامل . وكما حدث في السابق، فإن نجاح مشروع GEO في المستقبل سوف يعتمد على استمرار دعم الحكومات وعلى التعاون الوثيق مع المعاهد الشريكة .

١٤ - وامتثالاً للفقرة ٤ من المقرر ١/٢٠، يتبع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية التقييم التشاركي التام في إعداد تقرير ثالث في سلسلة GEO (GEO - 3) لنشره في عام ٢٠٠٢، قبل قمة الأرض التالية، التي سوف تعقد في وقت لاحق من ذلك العام . وتمت تقوية الشبكات الشريكة وتعزيز تجميع البيانات من أجل GEO - 3 وزيد الاتصال مع منتجي التقارير العالمية الأخرى كما تم نزع مزيدٍ من المركزية عن أنشطة التنسيق والإنتاج من أجل زيادة المشاركة الإقليمية. و سوف يوفر تقرير GEO - 3 الذي يبني على أساس GEO - 1 و GEO - 2000، تقييماً أكثر تكاملاً للقضايا البيئية الرئيسية التي نواجهها حالياً على المستويات العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، كما سيوفر توقعاً قائماً على سيناريو للسنوات الثلاثين القادمة . ويرمي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عند تقديم الخيارات للعمل، إلى توفير أساسٍ من المعلومات البناءة وسياقٍ عالمي للمفاوضات واتخاذ القرارات . وبالإضافة إلى ذلك سوف تستهدف مجموعةً متنوعة من المنتَجات المرتبطة بالمنشور طائفةً من جماعات المستعملين الرئيسيين .

١٥ - ووفقاً للفقرة ٥ من المقرر، تعاون برنامج الأمم المتحدة بنشاط مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي ومعهد الموارد العالمية في إعداد التقرير World Resources 2000-2001 : People and Ecosystems: The Fraying Web of life. (موارد العالم ٢٠٠٠ -٢٠٠١ : الناس والنظم الإيكولوجية:

نسيج الحياة الممثل) . وقد نشر ملخص للتقرير في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ونشر التقرير الكامل في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠ . ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً على إعداد تقرير خبراء بشأن قضايا السياسة العامة والاستجابات للتغيرات في أنواع النظم الإيكولوجية الخمسة (الساحلية، وفي الغابات، والمياه العذبة ، والمراعي، والنظم الإيكولوجية الزراعية) التي يتناولها تقرير موارد العالم ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ .

١٦ – وفيما يتعلق بالفقرة ٦ من المقرر، يعمل البرنامج بنشاط على تنفيذ عملية للجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في تجميع البيانات وإنتاج التقارير العالمية، بُغية تعزيز التعاون في وضع واستخدام نظام مشترك للبيانات والمعرفة . وسوف تستفيد هذه العملية من التعاون القائم منذ أجلٍ طويل مع معهد الموارد العالمية بوصفه شريكاً في رعاية التقارير عن الموارد العالمية الصادرة عن برنامج البيئة، والبرنامج الإنمائي، والبنك الدولي، والمعهد، والتي تضم تجميعاً شاملاً للبيانات ذات الصلة لعملية الإبلاغ العالمية . وسوف يسعى برنامج البيئة إلى توسيع هذا التعاون بحيث يشمل نُهُجاً موحدة لتجميع البيانات كجزءٍ من مشروعٍ لتقييم النظم الإيكولوجية بمناسبة الألفية، المقرر أن يبدأ في عام ٢٠٠١ .

١٧ – ويعمل برنامج البيئة مع الشركاء من القطاعين العام والخاص على تطوير وتوفير طرق الوصول العالمي إلى البيانات الموجودة لدى البرنامج وطائفة واسعة من المؤسسات والوكالات المعنية بالتقييم والإبلاغ عن طريق نظام عالمي للمعلومات البيئية (UNEPnet) . وتطوير النظام سوف يكون على ثلاث مراحل، الأولى تطوير الإطار للنظام، وهذا يجري تنفيذه حالياً . المرحلة الثانية، تبدأ في عام ٢٠٠١ وسوف تشمل المتعاونين الرئيسيين مع برنامج البيئة في الإبلاغ العالمي، وبصورة خاصة معهد الموارد العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وشبكة المراكز المتعاونة في عملية GEO . وسوف توسع مرحلة ثالثة النظام لتربطه مع وكالات الأمم المتحدة ومع الشركاء الهامين الآخرين .

## باء – إعادة تشكيل نظام انفوتيرا INFOTERRA

١٨ – طلب مجلس الإدارة وفي مقرره ٥/٢٠ ، إلى المدير التنفيذي أن يضع ، بتعاون وثيق مع الشركاء ذوي الصلة، خطة ملموسة لإنشاء نظام انفوتيرا المعاد تشكيله . وكان الهدف من هذا المقرر هو كفالة وجود آليات عملية لتيسير وصولٍ أفضل للمعلومات البيئية على المستوى الوطني .

١٩ – وفيما يلي العناصر الرئيسية لخطة إعادة تشكيل نظام انفوتيرا :

(أ) تغيير في الصورة العامة لشبكة تبادل المعلومات البيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – نظام انفوتيرا – بإعادة تسميته "UNEP-Infoterra" ، بحيث يعكس ذلك مشاركة أصحاب المصلحة في أنشطة الشبكة، وبصورة أساسية الجهات الرئيسية التي تزود المعلومات البيئية ومجموعات المستعملين الرئيسين؛

(ب) الاعتراف الرسمي بأن اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية (المعروفة اختصاراً باسم اتفاقية آرهوس) هي القوة

الدافعة والإطار التشريعي لنشر البيانات والمعلومات من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركاء الوطنيين على نطاق العالم؛

(ج) العمل، في كل قطر، على إقامة شبكة غير رسمية، أو اتحاد من منتجي البيانات والمعلومات الأولية لتقديم خدمة معلوماتٍ متكاملة بشأن المسائل البيئية إلى المستعملين؛

(د) دفع مراكز التنسيق الوطنية لنظام انفوتيرا القديم ونحو هيكل اتحاد المنتجين أو الكونسورتيوم الجديد وإعادة إلحاق مراكز التنسيق الوطنية إما بوزارات البيئة، أو بوكالات حماية البيئة ، حسب الاقتضاء، بغية تنسيق نظام المعلومات المنشط ؛

(هـ) تحليل الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات الموجود فعلاً أو الآخذ في التطور في كل بلدٍ عضو في الشبكة . وفي البلدان المتقدمة النمو، سوف يُشغّل النظام بصورة رئيسية عن طريق موقعٍ وطني في الشبكة العالمية الإنترنت يعمل بوصفه نقطة وصول وحيدة إلى موارد المعلومات البيئية . وفي البلدان النامية، حيث لا يعتبر الوصل بشبكة الإنترنت واسع الانتشار، سينحو نظام المعلومات الوطني، إلى العمل عن طريق قنوات المعلومات التقليدية ، مثل المراكز العامة، والمكاتب العامة، وشبكات المؤسسات، ولكن شبكة الإنترنت سوف تستخدم كقناة للوصول ؛

(و) إدماج مواقع المعلومات الوطنية في مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك من أجل إقامة نظام معلوماتٍ بيئي عالمي، UNEPnet، لتوفير شبكة وخدمة للمعلومات البيئية العالمية؛

(ز) توفير المبادئ التوجيهية التقنية، والتدريب، والأدوات لتشغيل خدمة المعلومات في كل بلد . ويسلم بضرورة بناء القدرات في البلدان النامية بوصفها مهمة ذات أولوية

(ح) وضع استراتيجية تسويق لتعزيز الهيكل الجديد والأنشطة التشغيلية لنظام UNEP-Infoterra ، وربطه بمبادرة النظام العالمي UNEPnet ؛

(ط) تطوير منهجيات لرصد وتقييم نوعية المعلومات التي ترسل إلى مختلف مجموعات المستعملين والبت في تأثيرها على عملية صنع القرار البيئي ؛

(ي) تطوير شراكات استراتيجية مع الهيئات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية العالمية والمؤسسات الأكاديمية والمشاريع الخاصة الناشطة في مجال تيسير الوصول إلى المعلومات بشأن المسائل البيئية .

٢٠ - واستجابة للعناصر الرئيسية في الخطة ، تم الاضطلاع حتى تاريخه بالأنشطة التالية المتعلقة بإعادة تشكيل هيكل شبكة UNEP-Infoterra :

(أ) استعراض شامل لمراكز التنسيق الوطنية القائمة لنظام UNEP-Infoterra ، بغية البت فيما إذا كان يلزم إعادة ترتيبها . وسوف يشرع في مشاورات مع بعض الحكومات لتحديد الحلول في المجالات التي تثير مشاكل ؛

(ب) تطوير أدوات جديدة لدعم توفير خدمات معلومات وطنية بشأن المسائل البيئية . وتم التوصل إلى شراكة استراتيجية مع وكالة البيئة الأوروبية لتطوير أداة لتسجيل موارد المعلومات البيئية وتحديدها وذلك دعماً للإبلاغ في عملية GEO . كما يجري وضع مصطلحات بيئية عالمية بالتعاون مع وكالة البيئة الأوروبية ، ووكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة ، ومجلس البحوث العالمي في إيطاليا ؛

(ج) قيام سلطة البيئة في سوازيلند بإستضافة اجتماع عقد بمدينة زولوين بسوازيلند في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ، لإستعراض عملية إعادة هيكلة شبكة UNEP-Infoterra في منطقة جماعة تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ؛

(د) وفقاً لسياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقديم الدعم إلى أفريقيا ، أعطيت الأولوية لإصلاح نظام UNEP-Infoterra في عدد من البلدان الأفريقية على أساس تجريبي . وعقدت حلقات عمل وطنية بشأن إصلاح UNEP-Infoterra في السودان ، وسوازيلند ، والمغرب ونيجيريا ، . وأجريت مشاورات غير رسمية في عدد من بلدان جماعة تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي وذلك قبل الاجتماع الإقليمي الذي عقد في سوازيلند وبعده ؛

(هـ) في أوروبا ، نُوقش إصلاح نظام UNEP-Infoterra في الاجتماع الثاني للشبكة الأوروبية لمعلومات ورصد البيئة الأوروبية التابعة لوكالة البيئة الأوروبية ، ضم منسقي هذه الشبكة وذلك في كوبنهاجن يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ . وسلم الاجتماع بأن الهيكل الجديد لنظام UNEP-Infoterra أوسع من حيث أنه يشمل قضايا بيئية هامة لا تغطيها المراكز المرجعية الوطنية للشبكة الأوروبية . وإتفق على أنه ينبغي متابعة إيجاد إتساق بين نظام UNEP-Infoterra وشبكة المعلومات والمراقبة البيئية الأوروبية ؛

(و) وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في شراكة مع مركز البيئة الإقليمي في بودابست، والتحالف غير الحكومي Eco-Forum ، ورقة عمل عن استخدام الأدوات الإلكترونية في زيادة الوصول إلى المعلومات البيئية وذلك أثناء الاجتماع الثاني للدول الموقعة على اتفاقية آرهوس ، في دوبروفنيك - كافتات ، المعقود في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يوليه ٢٠٠٠ . وإتفق المشاركون على إنشاء فرقة عمل معنية بالمسألة سوف يكون عملها مكملاً لعملية إصلاح نظام UNEP-Infoterra في البلدان التي وقعت على اتفاقية آرهوس ؛

(ز) وإدراكاً لأهمية تعبئة المنظمات غير الحكومية الرئيسية للعمل في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في تعزيز الوصول إلى المعلومات ، سوف يتعاون نظام UNEP-Infoterra مع

المركز البيئي الإقليمي في بودابست في تناول مواد محددة من اتفاقية آرهوس مثل المواد المتعلقة بوصول المستهلكين إلى معلومات عن المنتجات ، الذي يُعتبر حالياً من القضايا الهامة جداً في أوروبا.

٢١ - ومتابعة للمقرر المذكور أعلاه ، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع وزارة البيئة والحكم المحلي في أيرلندا على تنظيم انفوتيرا - ٢٠٠٠ ، المؤتمر العالمي لإتاحة الوصول إلى المعلومات البيئية ، وذلك في قصر دبلن ، في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ . ودشن المؤتمر شبكة UNEP-Infoterra المعاد تنشيطها والتي تتألف من إتحادات وطنية من مزودي المعلومات البيئية ومجموعات المستعملين الرئيسيين .

٢٢ - واعتمد المؤتمر إعلان دبلن بشأن الوصول إلى المعلومات البيئية ، الذي دعا الحكومات إلى إقامة هيكل جديد في كل بلد والعمل نحو توفير المعلومات المتكاملة في المسائل البيئية . وعلى مستوى عملي ، وصف إنشاء مواقع وطنية على شبكة الإنترنت تكون مداخل إلى نظام المعلومات بأنه مُهَّمة رئيسية يجب الإضطلاع بها لدعم نظام المعلومات البيئية العالمي المقترح UNEPnet . ويمكن الاطلاع على توصيات مؤتمر دبلن في تقرير ذلك الاجتماع . وفيما يلي ملخص لأهم التوصيات التي اعتمدها الاجتماع :

(أ) ينبغي أن يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أمانة اتفاقية آرهوس في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا للمساعدة في إضفاء بُعد عالمي على القواعد المتجسدة في الاتفاقية ؛

(ب) ينبغي إنشاء آليات لتيسير الوصول إلى المعلومات بشأن القضايا البيئية عابرة الحدود ؛

(ج) ينبغي أن ينظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعات إقليمية ودون إقليمية لتعزيز إنشاء هيكل إتحادي (كونسورتيوم) جديد كما ينبغي وضع استراتيجية للتسويق بشأن نظام UNEP-Infoterra الجديد؛

(د) ينبغي إنشاء إتحادات لتجميع المعلومات لنظام UNEP-Infoterra على المستوى الوطني تشمل مراكز التنسيق للاتفاقيات البيئية وغير ذلك من مزودي المعلومات الرئيسيين الآخرين ؛

(هـ) ينبغي أن تحدد إتحادات جمع المعلومات لنظام UNEP-Infoterra موارد المعلومات والبيانات الرئيسية لنظام UNEPnet العالمي ، وإجراء تقييمات وطنية بشأن تزويد المعلومات والطلب عليها ؛

(و) ينبغي أن يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة المبادئ التوجيهية لبناء القدرات فيما يتعلق بتوفير خدمات المعلومات على المستوى الوطني وتشجيع الشراكات بين البلدان النامية والمتقدمة النمو في هذا المجال .

٢٣ - وكحدث جانبي للمؤتمر العالمي ، عقد اجتماع غير رسمي لبدء مهام فرقة العمل المعنية بإستخدام الأدوات والوسائل الإلكترونية لدعم تنفيذ اتفاقية آرهوس وذلك في كلية ترينيتي بدبلن في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ . وتترأس فرقة العمل هذه حكومة النمسا بدعم مالي من حكومة النرويج . وضم الاجتماع أكثر من ٥٠ ممثلاً أوروبياً ، ودُرست خلاله كل مادة من مواد الاتفاقية لتحديد الفرص لاستخدام الأدوات والوسائل الإلكترونية . وسيعقد أول اجتماع رسمي لفرقة العمل في النرويج في آذار/مارس ٢٠٠١ .

## جيم - الحالة البيئية في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة

٢٤ - ما زال برنامج الأمم المتحدة للبيئة يشكل جزءاً من الأفرقة العاملة متعددة الأطراف المعنية بموارد المياه والبيئة التي أنشأت بموجب العملية السلمية في الشرق الأوسط ، رغم أن الأفرقة العاملة لم تجتمع منذ الدورة العشرين لمجلس الإدارة .

٢٥ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالاشتراك مع الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية وبرنامج المساعدة للشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بتنفيذ مشروع دون إقليمي بشأن إنشاء قاعدة بيانات دون إقليمية للشرق الأوسط تتعلق بالتصحر . وهذا النشاط يقع ضمن إطار مبادرة التعاون الصادرة عن الفريق العامل متعدد الأطراف المعني بالبيئة ، للسيطرة على تدهور الموارد الطبيعية (التصحر) للأراضي الجافة في الشرق الأوسط . وهذا المشروع الذي يُموّل من حكومة النرويج ، سوف يُنجز في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ .

٢٦ - واشترك برنامج البيئة في الاجتماع السادس المشترك بين الوكالات الذي نظمه مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة ، وعقد في غزة يومي ١٤ و١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ . ورمى الاجتماع إلى تنسيق مساعدة الأمم المتحدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني .

٢٧ - وفيما يتعلق باستكمال التقرير عن حالة البيئة ، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الإعداد لتقريره عن الحالة البيئية في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة ، وذلك عن طريق مركز الدراسات البيئية وإدارة الموارد القائم في اوسلو . وتشمل الأعمال التحضيرية الضفة الغربية وقطاع غزة ، بالإضافة إلى الجزء الجنوبي من لبنان الذي كان محتلاً سابقاً . ولم يشرع في أي عمل بالنسبة إلى مرتفعات الجولان ، نظراً إلى أن الطرفين المعنيين يشعران بأن إجراء تقييم للحالة البيئية في تلك المنطقة ليس ملائماً بالنظر إلى المفاوضات رفيعة المستوى الجارية حالياً .

٢٨ - أما مصادر المعلومات التي تم الرجوع إليها حتى تاريخه من أجل إعداد التقرير فتشمل الوثائق من المؤسسات الحكومية ، ومنظمات الأمم المتحدة ، والبنك الدولي ، ومراكز البحوث . وهي مُكملة بنتائج من دراسات ميدانية ، وحوار مع السلطات يتناول المياه والبيئة في المنطقة .

٢٩ - وقد حالت الظروف الراهنة في المنطقة دون جمع المواد ذات الصلة من بعض المناطق . ونتيجة لذلك ، فإن إكمال التقرير أصبح غير عملي في المرحلة الراهنة . والأمل معقود على أن ينجز التقرير في الوقت المناسب لتقديمه إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين .

## ثانياً – وضع صكوك السياسة البيئية وتنفيذها

### ألف – تدهور الأراضي : تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا

٣٠ – يمثل الدمج الوظيفي لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيكل التنظيمي الجديد للمنظمة خروجاً على الممارسة التقليدية . وبدلاً من التصدي مباشرة للقضايا البيئية الرئيسية مثل تدهور الأراضي ، أو المياه العذبة ، أو التنوع البيولوجي ، أو الغابات ، بطريقة قطاعية ، يعمل البرنامج على تحليل مصادر المشاكل البيئية في السياسة العاملة . والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة واضحة . فهناك حاجة إلى وضع نهج متكاملة تسلّم بالظروف والأهداف الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية وتوحدها . وهناك أيضاً إدراك أقوى بالحاجة إلى أخذ الحتميات الاقتصادية ، والأبعاد الاجتماعية ، والنواحي البيئية لقضايا مثل التصحر ، في الإعتبار . ويحدد الإدماج الوظيفي لجدول أعمال برنامج البيئة أهداف السياسة العامة التي تتجاوز الحدود الإدارية .

٣١ – ونتيجة لذلك ، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استعراض وتحليل للاستخدام المستدام للأراضي ، بما في ذلك إدارة التربة . ويجري في عملية الاستعراض المتداعية الفصول ، إيلاء إنتباه خاص للصلات والروابط بين ، وفيما بين ، مختلف عناصر السياسة العامة للبرنامج المتعلقة بالأراضي ، والمياه ، والمناخ ، والتنوع البيولوجي ، والصناعة ، والمواد الكيميائية ، والتكنولوجيا ، وكذلك بالصكوك القانونية والاقتصادية وغيرها . ويتم الإضطلاع بمشاورات مع الحكومات والشركاء في التعاون وأصحاب المصلحة وذلك داخل نطاق إستعراض وتحليل السياسة العامة المذكورة أعلاه .

٣٢ – وعملاً بمقرر المجلس ١٠/٢٠ ، واصل البرنامج العمل بوصفه مدير مهام للفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ ، وقدم تقريراً إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثامنة في إضافة إلى التقرير المقدم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن الفصل ١٠ . ووفقاً لذلك المقرر ذاته ، واصل البرنامج دعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وإدارة المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية والمصادر الأخرى من أجل الاضطلاع بالأنشطة المتصلة بتدهور الأراضي . وتم القيام بعدد كبير جداً من الأنشطة معظمها بالإشتراك مع الوكالات والمنظمات الأخرى . ويمكن الاطلاع على تقرير كامل في الوثيقة UNEP/GC.21/INF/10 . وقد شملت هذه الأنشطة :

(أ) على المستوى العالمي ، نفذ اتحاد (كونسورتيوم) يقوده برنامج الأمم المتحدة للبيئة المرحلة الأولى (التحديد العالمي للأطراف) من الدراسة الاستقصائية والتقييم للشبكات والمؤسسات والوكالات والهيئات التي لها صلة بتنفيذ الاتفاقية . وقدم هذا الكونسورتيوم أيضاً إقتراحاً بتنفيذ المرحلة الثانية (دراسة استقصائية مفصلة وتقييم للأطراف ذوي العلاقة بالاتفاقية في الجنوب الأفريقي وصيانة ومواصلة تطوير قاعدة البيانات المقامة على شبكة الإنترنت والتي أُوجدت في المرحلة الأولى) ؛

(ب) على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي ، واصل البرنامج تقديم الدعم إلى البلدان ومنظماتها الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الاتفاقية . كما واصل المساعدة في إقامة وبدء عمل

وحدات وآليات تنسيق إقليمية للاتفاقية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك المساعدة في برامج العمل على الصعيد دون الإقليمي . وفي غرب آسيا ، ساهم البرنامج في إقامة وحدة تنسيق لبرنامج العمل على الصعيد دون الإقليمي ، ويعمل حالياً كمنسق إقليمي مؤقت لبرنامج العمل على الصعيد دون الإقليمي لمنطقة غرب آسيا ، وفي تطوير قاعدة بيانات للشرق الأوسط عن التصحر تقام على شبكة الإنترنت العالمية . كذلك قدم برنامج البيئة الدعم لبرامج العمل على الصعيد دون الإقليمي للأجزاء الأوروبية الجنوبية والآسيوية من الاتحاد الروسي . وساند برنامج البيئة العمل الذي تقوم به البلدان الأفريقية الأطراف في إعداد تقاريرها لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية ، عن طريق إطار مؤتمر البيئة الوزاري الأفريقي ؛ بينما ساعد المكتب الإقليمي لبرنامج البيئة في منطقة غرب آسيا والإمارات العربية المتحدة وفلسطين والكويت في إعداد تقاريرها . وبالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة التصحر والجفاف والآلية العالمية لاتفاقية مكافحة التصحر ، ساعد برنامج البيئة في تعزيز الوعي بإستراتيجيات جمع الأموال لتنفيذ الاتفاقية في منطقتين دون إقليميتين في أفريقيا هما منطقة السلطة الحكومية الدولية للتنمية ، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ؛

(ج) وعلى الصعيد الوطني ، دعم برنامج البيئة تنفيذ الاتفاقية في البلدان الأعضاء عن طريق وضع برامج عمل وطنية (في أرمينيا وأوزبكستان) وفي تطوير وتنفيذ المشاريع .

٣٣ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة نشر المعلومات عن مراقبة التصحر على نطاق عالمي عن طريق نشرة مراقبة التصحر (الأعداد ٣٤ و٣٥ و٣٦ أنتجت في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠). وليست هناك ، على حد علم أمانة الاتفاقية ، أية خطوة لمواصلة هذا النشاط . ودعم برنامج البيئة أيضاً عدداً من أنشطة زيادة الوعي الوطني ، بما في ذلك نشر صحيفة عن التصحر في كلميكيا ، بالاتحاد الروسي ؛ وإعداد وتوزيع الأفلام ، والكتب ، والكتيبات ، والملصقات ، والمنشورات لطلاب المدارس؛ وتنظيم الأنشطة للاحتفال باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ . وعلاوة على ذلك ، وبغية زيادة الوعي بالأمثلة الناجحة البارزة وأفضل الممارسات في السيطرة على التصحر ، قدم برنامج البيئة جوائزه المسماة جوائز "إنقاذ الأراضي الجافة" إلى سبعة مشاريع تتولاها المجتمعات المحلية وذلك في الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر الذي عقد في ريسيفي ، بالبرازيل عام ١٩٩٩ .

٣٤ - واضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الذي عمل بتعاون مع معهد الجغرافيا في موسكو ، وجامعة موسكو الحكومية ، والمؤسسات الوطنية الأخرى ، بمشروع لتقييم التصحر وتدهور الأراضي في أرمينيا والاتحاد الروسي ، ورسم الخرائط لذلك . وتم إصدار تقرير تقني عن نتائج التقييم لكل من البلدين ، عَرَض مؤشرات التصحر وتدهور الأراضي وقدم خرائط للتصحر بمقياس ١: ٢,٥ مليون .

٣٥ - ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأجرى وبالتعاون مع الحكومات ومؤسسات البحوث الوطنية ثلاث دورات تدريبية في الاتحاد الروسي للموظفين التقنيين في البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة عن قضايا التدهور الصنعي للمناظر الطبيعية ، وإدارة المراعي ، وإستصلاح الرمال المتحركة. وبالإشتراك مع جامعة موسكو الحكومية ، نظم البرنامج مؤتمراً دولياً عن التصحر وتدهور التربة في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ . كما قدم الدعم التقني إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة من أجل تنظيم مؤتمر دولي بشأن التصحر في شباط/فبراير ٢٠٠٠ .

٣٦ - وفي عام ١٩٩٩ ، انضم برنامج البيئة إلى لجنة تيسير الآلية العالمية للاتفاقية .

٣٧ - وواصل برنامج البيئة ، بالتعاون مع المنظمات والوكالات الدولية الأخرى ومع الهيئات الوطنية ، وكذلك مع الآلية العالمية للاتفاقية ، وضع المشاريع بشأن تدهور الأراضي للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية . ويبلغ مجموع التمويل الصادر عن مرفق البيئة العالمية للمشاريع المتصلة بالأراضي التي يجري تنفيذها بالفعل أو التي كانت بعد قيد الإعداد خلال ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ نحو ٤١ مليون دولار . بالإضافة إلى ذلك ، تم استلام مبلغ ١ ١٠١ ٠٠٠ دولار من التمويل الخارجي (بما في ذلك ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من حكومة النرويج ، و٤١٤ ٠٠٠ دولار من اتفاقية مكافحة التصحر ، و٤٣٧ ٠٠٠ دولار من الصندوق الروسي) لإجراء الأنشطة والمشاريع المذكورة أعلاه .

## باء - المواد الكيميائية

### ١ - اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية

٣٨ - عملاً بالقرار بشأن الترتيبات المؤقتة الذي اتخذه مؤتمر المفوضين الذي اعتمد اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية ، واصلت لجنة التفاوض الحكومية الدولية الاجتماع بغية الإشراف على تشغيل الإجراء المؤقت للموافقة المسبقة عن علم وللتحضير لاجتماعات مؤتمر الأطراف .

٣٩ - وعقدت الدورة السادسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في روما في الفترة من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يوليه ١٩٩٩ . واتفقت اللجنة على أن تدرج مادتين كيميائيتين جديدتين - بايناباكريل وتوكسافين (binapacry and toxaphene) - في الإجراء المؤقت للموافقة المسبقة عن علم ، وأنشأت لجنة مؤقتة لإستعراض المواد الكيميائية . وعقدت الدورة الأولى للجنة المؤقتة لإستعراض المواد الكيميائية في جنيف في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وشرعت في دراسة أربعة مواد كيميائية حددت للإدراج في إجراء الموافقة المسبقة عن علم أحالتها إليها لجنة التفاوض الحكومية الدولية . وأوصت اللجنة المؤقتة لجنة التفاوض بإدراج مادتين كيميائيتين وتناولت عدداً من المسائل الأخرى المتصلة بتنفيذ الإجراء المؤقت للموافقة المسبقة عن علم . وعقدت الدورة السابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في جنيف في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ . ووافقت اللجنة على إدراج مادتين كيميائيتين جديدتين - أوكسيد الايثيلين وثاني كلوريد الايثيلين - في الإجراء المؤقت للموافقة المسبقة عن علم ، وبذلك بلغ مجموع عدد المواد الكيميائية المدرجة ٣١ . وثبتت لجنة التفاوض الحكومية الدولية الترشيحات التي تقدمت بها الحكومات لخبراء اللجنة المؤقتة لإستعراض المواد الكيميائية ، وتناولت عدداً من التوصيات المرفوعة من اللجنة المؤقتة لإستعراض المواد الكيميائية وإضطلعت بالعمل من أجل التحضير للاجتماعات المقبلة لمؤتمر الأطراف.

٤٠ - ودعمت الأمانة جهود البلدان الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية بعقد حلقتي عمل على الصعيد دون الإقليمي في كارتاخينا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) ونيروبي (حزيران/يونيه ٢٠٠٠) .

٤١ - وقد أدت الأمانة المؤقتة ، التي يشرك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة بتوفيرها ، كل الخدمات التي طلبتها منها الأطراف بغية تنفيذ اتفاقية روتردام وفقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر المفوضين .

٤٢ - وخلال الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ و٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ قدمت الحكومات ما مجموعه ١٤٢ ١٥٩ ١ دولاراً دعماً للترتيبات المؤقتة .

## ٢ - العمل الدولي لحماية الصحة والبيئة عن طريق التدابير من شأنها أن تخفض و/أو تزيل إنبعاثات وإطلاقات الملوثات العضوية الثابتة ، بما في ذلك وضع صك دولي ملزم قانوناً

٤٣ - تلبية لدعوة مجلس الإدارة في المقرر ٢٤/٢٠ ، عقدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق الإجراءات الدولية على ملوثات عضوية ثابتة معينة دورتها الثالثة في جنيف في الفترة من ٦ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ ، ودورتها الرابعة في بون في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ ، ودورتها التفاوضية الخامسة والأخيرة في جوهانسبرج في الفترة من ٤ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ . وسوف تُعتمد الاتفاقية ويفتح باب التوقيع عليها أثناء مؤتمر المفوضين الذي سيعقد في استكهولم يومي ٢٢ و٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١ . ومن أجل تمويل هذه المفاوضات وفقاً للفقرة ٤ من المقرر ، ساهمت الحكومات والمنظمات غير الحكومية حتى تاريخه ، أو تعهدت بما مجموعه ٩٠٠ ٨٢١ ٣ دولار عن طريق مبادرة التمويل "لنادي الملوثات العضوية الثابتة".

٤٤ - وواصلت الأمانة كذلك تنفيذ برنامجها من الإجراءات الفورية في هذا الميدان . وأثناء عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ عقدت ٢٧ حلقة عمل إقليمية ودون إقليمية متعلقة بالملوثات العضوية الثابتة ، وصدر ١٨ منشوراً ذا صلة بالملوثات العضوية الثابتة ووزعت كلها على نطاق واسع وتم دعم ٢٥ مشروعاً قطرياً لمعالجة الملوثات العضوية الثابتة دعماً مباشراً . وساهمت الحكومات أو تعهدت بما يزيد على ٤ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم هذه الإجراءات الفورية .

## جيم - برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

٤٥ - وفقاً للمقرر ١٩/٢٠ باء ، أُنجز إنشاء مكتب التنسيق في لاهاي بهولندا في آب/أغسطس ١٩٩٩ . وزُود المكتب بملاك كامل من الموظفين (ما مجموعه ستة موظفين فنيين) وأصبح الآن عاملاً . ويود برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يسجل مع التقدير إمتنانه للدعم المستمر المقدم من حكومة هولندا لتشغيل المكتب .

٤٦ - ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الذي تصدى لمسألة مياه المجارير كأولوية ، خطة عمل استراتيجية بشأن مياه المجارير البلدية ، وذلك بشراكة وثيقة مع منظمة الصحة العالمية ، ومركز الأمم

المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والإصحاح . وتقوم الخطة على الأجزاء ذات الصلة بمياه المجارير في برنامج العمل العالمي وتزيد من تطويرها . ومن النواتج الجديرة بالذكر التي حققها برنامج البيئة في هذا المجال ، التوصيات المتعلقة بإتخاذ القرارات بشأن مياه المجارير البلدية ، ومجموعة من المبادئ التوجيهية العملية للسلطات المسؤولة عن مياه المجارير البلدية ، تتضمن مبادئ رئيسية وممارسات وإجراءات موصى بها .

٤٧ - وفيما يتعلق بجدوى عقد مؤتمر عالمي بشأن مياه المجارير ، رؤي بعد التشاور مع الشركاء أنه من الأنسب إجراء عملية تشاورية عالمية تتألف من ثلاثة أجزاء : أولاً ، جزء رفيع المستوى ، يسعى إلى الحصول على التأييد للممارسات والإجراءات الموصى بها ، ويُعقد هذا بالإقتران مع اجتماع الإستعراض الحكومي الدولي الأول لتنفيذ برنامج العمل العالمي ، (المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١) ؛ ثانياً ، اجتماعات مختلفة للخبراء عن طريق المشاركة في مؤتمرات الخبراء العالمية والإقليمية ذات الصلة ؛ وثالثاً ، مجموعة من الاجتماعات الإقليمية ، تشترك فيها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة . ويجري تنظيم أربع من هذه الاجتماعات في إطار برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهي تهدف إلى الجمع بين ممثلي الحكومات والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة المحتملة والمجموعات الرئيسية الأخرى. وقد لقي هذا النهج تأييداً من اجتماع لفريق خبراء عقد للتحضير لاجتماع الإستعراض الحكومي الدولي الأول لتنفيذ برنامج العمل العالمي (لاهاي ، ٢٦ - ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) . وقد خلص الخبراء إلى أنه لا حاجة إلى مؤتمر عالمي بشأن مياه المجارير وأوصوا بأن تعطى مياه المجارير ، بوصفها من أهم مكونات برنامج العمل العالمي ، أولوية بارزة في اجتماع الإستعراض الحكومي الدولي . ويُسجل مع التقدير والإمتنان الدعم المالي من حكومات بلجيكا والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية لهذه الاجتماعات .

٤٨ - ونص الخبراء على أن تكون من الأهداف الغلابة للإستعراض الحكومي الدولي جعل برنامج العمل نشاطاً متصدراً وتعزيز تنفيذه . واتفقوا على أن تركز عملية الإستعراض الحكومي الدولي على المجالات المواضيعية الخمسة التالية :

(أ) برامج العمل الوطنية والإقليمية ، التي تشترك فيها الحكومات والمنظمات الإقليمية ؛

(ب) الاتفاقات الطوعية التي يشترك فيها القطاعان الخاص والعام ؛

(ج) بناء القدرات ؛

(د) التمويل ؛

(هـ) رصد التقدم وتشاطر الخبرات .

٤٩ - وفيما يتعلق بالعملية التحضيرية لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي ، اتفق الخبراء على أن هذه العملية يجب أن تستند إلى المشاركة النشطة من الحكومات ، والمنظمات الإقليمية ، والمنظمات الدولية ، والقطاع الخاص ، والمؤسسات المالية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، والمجتمعات المحلية ، والمجموعات الرئيسية الأخرى ، وأن تستهدف كل هذه الأطراف . ودُعيت هيئات البحار الإقليمية والآليات الإقليمية الأخرى إلى القيام بدور رئيسي ، كما طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه أمانة برنامج العمل العالمي أن ييسر هذه العملية . وحيث لا تكون برامج البحار الإقليمية موجودة أو تكون غير عاملة على وجه كاف ، طلب الخبراء من المدير التنفيذي أن يساعد الحكومات في تلك المناطق على المشاركة في العملية التحضيرية لاجتماع الإستعراض الحكومي الدولي .

٥٠ - وتلبية لطلب بتحسين أداء اللجنة التوجيهية لبرنامج العمل العالمي ، تم التوصل إلى اتفاق بشأن أدوار ومسؤوليات اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية واللجنة الفرعية المعنية بموارد المياه التابعتين للجنة التنسيق الإدارية ، في تيسير التعاون فيما بين الوكالات تنفيذاً لبرنامج العمل . وستقوم اللجنتان الفرعيتان بتوفير منصة للتنسيق المعزز فيما بين الوكالات والتعاون في مسائل تتصل بتنفيذ برنامج العمل ، أولاً ، بتيسير المدخلات من الوكالات الشريكة المنفردة تنفيذاً لبرنامج العمل العالمي ؛ وثانياً ، بالتعليق على تنفيذ برنامج العمل وتوفير المشورة بشأنه وبشأن خطط التنمية في المستقبل ؛ وثالثاً ، بالقيام ، حسب الإقتضاء ، بإستعراض أدوار ومسؤوليات الوكالات المنفردة في تنفيذ برنامج العمل ؛ ورابعاً ، توفير منتدى لتعزيز غايات برنامج العمل .

٥١ - ونظراً إلى طابع اللجنتين الفرعيتين المنبثقتين عن لجنة التنسيق الإدارية ، فإنهما لن تقوما بمهمة اللجنة التوجيهية لبرنامج العمل العالمي ، بل ستوفران ، بدلاً من ذلك آلية لتيسير وتعزيز المساهمات من الوكالات في تنفيذ برنامج العمل العالمي .

٥٢ - وعملاً بمقرري المجلس ١٩/٢٠ ألف وباء ، وُجهت الجهود نحو وضع برنامج عمل مركز يبلغ ذروته في اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ . وتمشياً مع النهج الموجز في استراتيجية وسياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المياه ، فإن مجالات النشاط الرئيسية الثلاثة لمكتب التنسيق هي :

(أ) إجراء التقييمات والتحليلات من أجل العمل ؛

(ب) تعبئة العمل على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي ؛

(ج) تقييم التقدم المحرز في برنامج العمل العالمي وزيادة تطويره .

٥٣ - وأُحرز تقدم في تطوير وتشغيل آلية تبادل المعلومات لبرنامج العمل العالمي . فقد تم وضع نموذج لبرنامج تدريبي باسم "التدريب - البحر - الساحل" لبرنامج العمل العالمي ، وهو عبارة عن شبكة تدريبية في قضايا المحيطات والقضايا الساحلية . فتم تطوير هذا البرنامج بالتعاون مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة ويركز على إدارة مياه المجارير .

٥٤ - وتم نشر عشرة تقييمات إقليمية عن الأنشطة البرية . ووضعت اللمسات الأخيرة على مجموعة من الوثائق التحليلية التي أُعدت بالتشاور مع القطاع الخاص وذلك كمساهمة في الإستعراض الحكومي الدولي لبرنامج العمل العالمي . وفي سياق حلقات العمل الإقليمية ومن خلال إقتراح بمشروع متوسط الحجم يُمول من مرفق البيئة العالمية (وهو ما زال ينتظر الموافقة من المرفق) ، سوف يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى ١١ بلداً نامياً في إعداد برامج عملها الوطنية . وبالإضافة إلى ذلك ، ومن خلال إقتراح آخر بمشروع متوسط الحجم يُمول من مرفق البيئة العالمية ، (وهو أيضاً ينتظر موافقة المرفق) ، سيقوم برنامج البيئة ، بشراكة مع الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة ، بإجراء تحليل للخبرة المكتسبة من خلال الأنشطة والبرامج والعمليات الإقليمية في معالجة الأنشطة البرية وسوف ينشر الدروس المستخلصة من ذلك في اجتماع الإستعراض الحكومي الدولي .

٥٥ - وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لإعداد أربعة برامج عمل إقليمية بشأن الأنشطة البرية ، للبحر الأحمر وخليج عدن ؛ ولبحار جنوب آسيا ؛ ولجنوب المحيط الهادئ ؛ ولبحار شرق آسيا . وقد لقيت برامج العمل هذه تأييداً من الخبراء الذين عينتهم الحكومات .

٥٦ - وفي إطار الإستعدادات لاجتماع الإستعراض الحكومي الدولي ، طُلب إلى عدة قطاعات من الصناعات (السياحة ، التأمين ، الموانئ والمطارات ، والمياه) أن تقدم تقاريرها عن إشتراكها الممكن في تنفيذ برنامج العمل العالمي والحاجة إلى وضع مدونة سلوك أو أشكال أخرى من العمل الطوعي . وتمت إقامة شراكات وثيقة مع قطاع السياحة .

٥٧ - ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في الوثيقة UNEP/GC.21/INF/9.

## دال - الشعاب المرجانية

٥٨ - هناك أدلة كثيرة ومثيرة للجزع تدل على أن النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية ما زالت تصاب بالضرر أو تتدهور تدهوراً شديداً نتيجة كل من الأنشطة الإنسانية المباشرة وتغير المناخ العالمي ، وهو ما يشهد به تزايد حالات من ابيضاض الشعاب على نطاق العالم منذ الدورة العشرين لمجلس الإدارة .

٥٩ - وكان المجلس قد رحب في مقرره ٣٣/١٨ ، بالمبادرة الدولية الخاصة بالشعاب المرجانية ، وأعرب عن دعمه لإنشاء شبكة عالمية لرصد الشعاب المرجانية وشجّع البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على أن تُدرج توصيات حلقة عمل المبادرة الخاصة بالشعاب المرجانية ، حسب الإقتضاء ، في أنشطة برنامج البيئة ذات الصلة . وحث المجلس في مقرره ١٥/١٩ ، المدير التنفيذي على المضي في أداء دور نشط وقيادي في تطوير وتنفيذ وتنسيق الأنشطة الإقليمية في إطار المبادرة الدولية الخاصة بالشعاب المرجانية .

٦٠ - ودعا المجلس في مقرره ٢١/٢٠ المدير التنفيذي إلى أن يضع أمام المجلس الدعوة المجددة إلى العمل التي أصدرتها عام ١٩٩٨ الندوة الدولية لإدارة النظم الإيكولوجية البحرية المدارية وذلك لكي ينظر فيها المجلس في دورته الحادية والعشرين ، وأيد التعاون المتزايد بشأن الشعاب المرجانية مع منظومة الأمم المتحدة . وقد عممت الأمانة الدعوة إلى العمل على كل الحكومات . وطلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يضطلع بتقييم لخبرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى تاريخه في تنفيذ برنامج المبادرة الدولية الخاصة بالشعاب المرجانية وإلى دراسة طرق تقوية دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالشعاب المرجانية .

٦١ - وكثف برنامج البيئة جهوده للقيام بأنشطة متعلقة بالشعاب المرجانية . وتحقيقاً لهذا الهدف ، يتعاون البرنامج مع عدة شركاء ، بما في ذلك الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية ، والمركز الدولي لإدارة الموارد المائية الحية ، ومؤسسة الأمم المتحدة ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومعهد الموارد العالمية ، واللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية (اليونسكو) ، والبنك الدولي . وواصل البرنامج المشاركة في الشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية والتعاون معها في تنفيذ أنشطتها في مجال الرصد دعماً لحفظ النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية وإستعمالها على وجه مستدام ، وخاصة في ضوء النتائج العلمية الأخيرة التي تبين أن ٦٠ في المائة من الشعاب المرجانية في العالم يمكن أن تفقد بحلول عام ٢٠٣٠ . وقدمت الأمانة إقتراحاً إلى مؤسسة الأمم المتحدة لتمويل مرحلة العمل للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ من مشروع شبكة العمل الدولية من أجل الشعاب المرجانية . وفي الآونة الأخيرة ، أنشئت وحدة الشعاب المرجانية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك داخل شعبة الاتفاقيات البيئية ، وبالتعاون مع شعبة الإنذار المبكر والتقييم .

٦٢ - وتم من خلال الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، إحراز تقدم نحو تنفيذ إطار العمل للمبادرة الدولية الخاصة بالشعاب المرجانية والشبكة الدولية للعمل من أجل الشعاب المرجانية . وسوف ينشر في شباط/فبراير ٢٠٠١ أطلس عالمي جديد للشعاب المرجانية صادر عن المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مما يوفر فرصة للتعريف بالمشاكل المشتركة التي تؤثر على موائل الشعاب المرجانية ، ولتعبئة جهد عالمي من جانب برنامج البيئة والوكالات والمنظمات الدولية الأخرى والهيئات الوطنية والمنظمات غير الحكومية .

٦٣ - وهناك حاجة إلى تقوية دور اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها بوصفها آليات لتنفيذ وتنسيق مرحلة العمل لشبكة العمل الدولية من أجل الشعاب المرجانية . ومما له أهميته أن كلاً من برامج البحار الإقليمية ينبغي أن يعد برامجه الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حفظ الشعاب المرجانية وإستخدامها المستدام .

٦٤ - وثمة حاجة أيضاً إلى زيادة التعاون القائم بين أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجارية والمتصلة بالشعاب المرجانية والاتفاقيات الدولية ، وخاصة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأنواع المهددة بالإنقراض . ولا بد من بذل الجهود لجمع الأموال لدعم الأنشطة المتصلة بالشعاب المرجانية ولإستكشاف آليات تمويل محتملة جديدة عند تصميم المشاريع المتصلة بالشعاب المرجانية .

## هاء - السلامة الأحيائية

٦٥ - يوفر اعتماد بروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية فرصة فريدة لتعزيز الشراكات العالمية بين كل أصحاب المصلحة المعنيين من أجل التنفيذ الفعال للالتزامات التي تقع على المجتمع الدولي . ولن يصبح التطبيق الآمن والمنصف للتكنولوجيا الأحيائية العصرية في كل أنحاء المعمورة حقيقة واقعة بدون تعاون دولي فعال بين أولئك الذين يوفرون الموارد البيولوجية وأولئك الذين يستخدمونها في التطبيقات التكنولوجية الأحيائية . وتعزيز التعاون الدولي الفعال بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، وكذلك بين القطاع الخاص والمجتمع المدني، أمرٌ بالغ الأهمية في تحقيق أهداف البروتوكول .

٦٦ - ويعتبر بناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عنصراً هاماً من عناصر التعاون الدولي . وسوف يكون من الضروري كفالة التكامل والتنسيق مع جهود بناء القدرات التي تبذلها الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف، وغيرها من الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والبنك الدولي)، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمركز الدولي للتكنولوجيا الأحيائية والهندسة الوراثية، والشبكة المشتركة بين الوكالات للسلامة في التكنولوجيا الأحيائية، والدائرة الدولية للبحوث الزراعية الوطنية، والمعهد العالمي للتنوع البيولوجي، ومركز القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة .

٦٧ - وكجزء من متابعة اعتماد البروتوكول، ، كرر إجتماع مائدة مستديرة وزاري بشأن بناء القدرات في البلدان النامية لتيسير تنفيذ البروتوكول ، عُقد في نيروبي في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ أثناء الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، كرر الإعراب عن ضرورة بناء القدرات على الصعيد الوطني لتيسير الاستخدام المأمون للتكنولوجيا الأحيائية العصرية، وبصورة خاصة النقل الآمن للكائنات الحية المحوّرة ، الناجم عن التكنولوجيا الأحيائية العصرية التي قد تكون لها آثار ضارة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام بين البلدان التي قد تكون لها ظروف مناخية ، واجتماعية ، واقتصادية متباينة للغاية . وشدد الوزراء على أهمية الآلية المالية والموارد المالية في الشراكة التي يمثلها البروتوكول ورحبوا بإلتزام مرفق البيئة العالمية بدعم مرحلة ثانية من مشروع إرشادي لأنشطة التمكين في مجال السلامة الأحيائية شارك في تنفيذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية. وتم التشديد على ضرورة بناء القدرات أيضاً في حلقة عمل نظمها مرفق البيئة العالمية عن المشروع الإرشادي لبرنامج البيئة والمرفق بشأن نشاط التمكين في مجال السلامة الأحيائية ، عُقدت في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ على هامش الاجتماع الخامس للمؤتمر، وبمشاركة أكثر من ١٥٠ ممثلاً .

٦٨ - واعتمد المؤتمر في اجتماعه الخامس مقررين بشأن السلامة الأحيائية . ورحب المقرر ١/٥ بشأن خطة العمل للجنة الحكومية الدولية لبروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية، والمقرر ١٣/٥ بشأن المزيد من التوجيه للآلية المالية، بالقرار الذي إتخذه مرفق البيئة العالمية في اجتماعه

الخامس عشر بخصوص دعم الأنشطة التي من شأنها أن تساعد البلدان في التحضير لبدء نفاذ البروتوكول . وفي ضوء هذين المقررين، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة سلسلة من المناقشات الثنائية مع أمانة مرفق البيئة العالمية وقدم أيضاً مساهمات في وضع ورقة استراتيجية مبدئية لمرفق البيئة العالمية بشأن السلامة الأحيائية . واشترك البرنامج كذلك في سلسلة من الاجتماعات المشتركة بين الوكالات ضمن مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والبنك الدولي، للنظر في طرق المضي إلى الأمام في أعقاب الإنجاز الناجح للمشروع الإرشادي المشترك بين برنامج البيئة ومرفق البيئة العالمية بشأن الأنشطة التمكينية في مجال السلامة الأحيائية .

٦٩ - واعتمد الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية لبروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية الذي عُقد في مونبلييه بفرنسا في الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، إعلان مونبلييه المتعلق ببروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية . وفي الإعلان، كرر الاجتماع الإعراب عن أن بناء القدرات بالنسبة إلى أطراف عديدة، ولا سيما البلدان النامية وبالأخص أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بينها، يعتبر أهم أولوية في الوقت الحاضر، واعترف بأن العمل لتلبية هذه الاحتياجات يجب أن يكون مدفوعاً بالطلب، وحدد الإطار لهذه الحاجات ، وأبرز مختلف سبل تلبيتها، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالسلامة الأحيائية الصادرة عن برنامج البيئة ومرفق البيئة العالمية . وسلم الاجتماع أيضاً بأن التوقيع على البروتوكول من جانب عدد كبير من البلدان والتصديق عليه من جانب بلدين يثبت إلتزاماً بتنفيذ البروتوكول في أسرع وقت ممكن، وأعرب عن الأمل في أن يُصدق أكبر عدد ممكن من الدول على البروتوكول بحيث يجعل من الممكن بدء نفاذه بسرعة وفعالية .

٧٠ - واقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بوصفه إحدى ثلاث وكالات منفذة لمرفق البيئة العالمية، أن يمول المرفق برنامجاً موسعاً بشأن السلامة الأحيائية يرمي إلى دعم جهود البلدان في إقامة الأطر الإدارية والقانونية اللازمة على الصعيد الوطني . والهدف العام لهذا المشروع هو تحضير البلدان لبدء نفاذ البروتوكول، وبذلك يتصادف أن يساهم في مساعدة البلدان المؤهلة للحصول على مساعدة مرفق البيئة العالمية في تنفيذ أحكام المادة ٨ (زاي) من الإتفاقية . ولذلك ، فإن البرنامج المقترح يعتزم أن يوفر الدعم للأنشطة الرئيسية التالية لتحضير البلدان لبدء نفاذ بروتوكول السلامة الأحيائية:

(أ) تقديم الدعم إلى ١٠٠ بلد إضافي في وضع أطرها الوطنية للسلامة الأحيائية؛

(ب) تقديم الدعم لمبادرات بناء القدرات الإقليمية ودون الإقليمية ، بما في ذلك حلقات العمل التي تشترك فيها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل إتخاذ تدابير لزيادة الوعي فيما يتعلق بمختلف قضايا السلامة الأحيائية وذلك في سياق تنفيذ أحكام البروتوكول بشأن السلامة الأحيائية.

٧١ - وسوف يتم تحقيق ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) تقوية القدرات الوطنية ، بحيث تتمكن من تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالسلامة الأحيائية وتزيد إلى أقصى حد من إمكانات الاستخدام المأمون للتكنولوجية الأحيائية؛

(ب) تطبيق إجراءات السلامة الأحيائية من أجل تعزيز الإدارة البيئية؛

(ج) تطبيق المبادئ التوجيهية للسلامة الأحيائية بموجب الإتفاقية والبروتوكول وتلبيةً لمقررات اللجنة الحكومية الدولية لبروتوكول كارتاخينا بشأن السلامة الأحيائية ، مع مراعاة المبادئ التوجيهية التقنية الدولية الصادرة عن برنامج البيئة من أجل السلامة في التكنولوجيا الأحيائية؛

(د) إيجاد إتساق بين الصكوك القانونية الإقليمية والدولية لتبسيط عملية تطبيق النظم المتعلقة بالسلامة الأحيائية والإلتزام بها؛

(هـ) زيادة الوعي الشعبي بالقضايا التي ينطوي عليها إطلاق الكائنات الحية المحورة ومنتجاتها، تعزيزاً للمناقشة المطلعة ولكفالة أن يتم أي استخدام للتكنولوجيا الأحيائية يُسمح به بطريقة مكشوفة وشفافة؛

(و) إتاحة الفرصة لجميع أصحاب المصلحة للإشتراك في تصميم وتنفيذ إطار وطني للسلامة الأحيائية؛

(ز) القيام بتقييم للقدرات التكنولوجية، وأثرها على تنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية وطرق تحسين مثل هذه القدرات ؛

(ح) زيادة السلامة العامة للتكنولوجيا الأحيائية، بحيث يتمكن المواطنون المعنيون من أن يجنوا ثمارها بأدنى حد من الآثار الضارة بالصحة والبيئة ، حيث يتقرر السماح بالمضي في استخدامها.

٧٢ - وبموجب برنامج مستقل، من المزمع أن يُقدّم إلى مجلس مرفق البيئة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠١ مشروع إقترح تمويله من المرفق لدعم ما يصل إلى ٢٥ بلداً (بما فيها البلدان الأصلية الـ ١٨ التي شملتها المرحلة الأولى من المشروع الإرشادي)، على أساس كل حالة على حدة ، للأنشطة الوطنية لبناء القدرات الموجهة نحو أطرها الوطنية للسلامة الأحيائية، في سياق أحكام بروتوكول السلامة الأحيائية والإتفاقية، وأيضاً مع أخذ المبادئ التوجيهية التقنية الدولية الصادرة عن برنامج البيئة من أجل السلامة في التكنولوجيا الأحيائية ، في الإعتبار .

٧٣ - ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في الوثيقة UNEP/GC.21/INF/18 .

## ثالثاً - تقديم الدعم إلى أفريقيا

٧٤ - عملاً بمقرر مجلس الإدارة ٢٧/٢٠، واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم للبلدان الأفريقية في صياغة سياستها البيئية وصكوكها المتعلقة بالسياسة العامة في هذا الشأن . وقد شمل ذلك تقديم الدعم إلى الأطر الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون، وكذلك الدعم إلى الحكومات عن طريق الخدمات الاستشارية القانونية والتقنية والمساعدة التقنية في مختلف المجالات البرنامجية .

٧٥ - وداخل إطار المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لتنظيم مشاورات حول مختلف الإتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي نظمتها الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية ، ودون الإقليمية الأفريقية ، والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة . وقد ساعدت هذه المشاورات كلها في كفالة مواقف أفريقية مشتركة أقوى بشأن القضايا التي تهم المنطقة الأفريقية والتي تقع داخل مجال هذه الإتفاقات . وقد تم القيام بالأنشطة المحددة التالية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة :

(أ) مشاورات خاصة لشبكة التنوع البيولوجي التابعة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة بشأن بروتوكول السلامة الأحيائية (نيروبي، ٢٨ و٢٩ كانون الثاني/يناير و٢٣ و٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٩)، تحضيراً لمفاوضات كارتاخينا؛

(ب) المؤتمر التحضيري الإقليمي الأفريقي ، للتحضير للدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في إتفاقية مكافحة التصحر (نيروبي، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)؛

(ج) مشاورات خبراء خاصة للجنة المعنية بالغابات والمناطق الحرجية التابعة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (نيروبي، ٢٥ - ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، تحضيراً للدورة الرابعة للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، المعقود في نيويورك في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠ .

٧٦ - وبالإضافة إلى ذلك قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لتنظيم الاجتماع العاشر لمكتب المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (القاهرة ١٦ و١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، وكذلك للدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة (أبوجا، نيجيريا، ٣ - ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠)، دعماً للتصميم الحازم للحكومات الأفريقية على تقوية هذه الآليات الإقليمية الهامة للتعاون من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في الإدارة البيئية . وقد اعتمد إعلان أبوجا للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة من قبل الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين من ٤٦ بلداً أفريقياً . واتفق المؤتمر أيضاً في دورته الثامنة على سياسة جديدة وتغييرات مؤسسية مختلفة ، وكذلك على برنامج متوسط الأجل ، وكلها أمور ذات أهمية جوهرية لتمكين المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالتنمية من تعزيز دوره تعزيزاً كبيراً ، وتحويل المؤتمر إلى أداة فعالة لمعالجة الشواغل البيئية للقارة .

٧٧ - ووفقاً لأحكام إعلان أبوجا وفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لتنظيم أول اجتماع للجنة العاملة بين الدورات التابعة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالتنمية التي عقدت في مالمو بالسويد في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠، وكذلك للاجتماع الأول للجنة التقنية المشتركة بين الوكالات والتابعة للمؤتمر الوزاري الأفريقي، التي عقدت في نيروبي في الفترة من ١٢ - ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ . واستهدف الاجتماعان وضع تدابير للتنفيذ الفعال للإعلان وللبرنامج المتوسط الأجل الذي اعتمد في الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالتنمية .

٧٨ - وإضافة إلى ذلك وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عقدت دورة استثنائية للمؤتمر الوزاري الأفريقي في داكار بالسنغال في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بهدف

بحث البنود الرئيسية التي تثير القلق بالنسبة لأفريقيا في جدول أعمال الاجتماعات المقبلة لمؤتمرات الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (١٣ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) ، وبروتوكول مونتريال (١١ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، وإتفاقية مكافحة التصحر (١١ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) وكذلك الأعمال التحضيرية الأفريقية لقمة الأرض التي ستعقد في عام ٢٠٠٢ .

٧٩ – وقدم برنامج البيئة، في تشجيعه لحشد الموارد من أجل تعزيز تنفيذ إتفاقية مكافحة التصحر في منطقتي السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ، وجماعة تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي الفرعيتين، الدعم لتنظيم حلقة عمل دون إقليمية لتعبئة الموارد في مومباسا بكينيا في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ . ودرست حلقة العمل طرق الوصول إلى الأطر وقيّمت أيضاً الإمكانات لقيام القطاع الخاص بالإستثمار في الإدارة البيئية المتصلة بأنشطة الإتفاقية . كذلك قيّمت الفرص للتآزر المالي فيما بين الإتفاقات البيئية متعددة الأطراف . ودعت حلقة العمل في توصيتها الرئيسية جهات التنسيق لبرنامج العمل على الصعيد الوطني وبرنامج العمل على الصعيد دون الإقليمي للإتفاقية ، إلى وضع وتنسيق تنفيذ استراتيجية لتعبئة الموارد ينبغي أن تشمل خطة لإدماج الشواغل المتعلقة بالأراضي الجافة في عمليات رسم السياسة والتخطيط والميزنة ، على كل المستويات ، وجعلها من الأنشطة المتصدرة .

٨٠ – وقُدم الدعم من برنامج البيئة أيضاً لإقامة مرفق إستشاري نموذجي في مجال الطاقة المستدامة، من شأنه أن يقدم مجموعة من الخدمات الإستشارية المتّصلة بالطاقة المستدامة في عشر بلدان نامية . وسوف يساعد هذا المرفق صانعي القرار في التغلب على مشاكل محددة تتعلق بسياسات الطاقة المستدامة ومشاريعها واستثماراتها وتكنولوجياتها وتمويلها . وتمثل البلدان الأفريقية ، المجموعة المستهدفة ذات الأولوية للمرفق . وبدعم من مؤسسة الأمم المتحدة، بدأ برنامج البيئة برنامجاً للمساعدة في إنشاء شركات صغيرة للطاقة في القطاع الخاص تقوم على أساس تكنولوجيات الطاقة المتجددة . وتجمع مبادرة تنمية مشاريع الطاقة الريفية بين مختلف المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية، الأفريقية والغربية منها، من أجل تعزيز النُهُج الناجحة في بدء المشاريع . وتسعى المبادرة إلى إيجاد خيارات للطاقة المستدامة بالنسبة لفقراء الأرياف في أفريقيا بزيادة طاقة القطاع الخاص على تقديم خدمات الطاقة مستخدماً التكنولوجيات النظيفة والفعالة والقائمة على الطاقة المتجددة .

٨١ – وهذه المبادرة جارية في خمسة بلدان هي بوتسوانا وغانا ومالي والسنغال وزامبيا . ويجري وضع مشاريع محددة أو القيام بأنشطة مشتركة مع ٣٢ مؤسسة ومنظمة غير حكومية، وتجري مناقشات بشأن الشراكة مع خمس مؤسسات مالية محلية . وقد فاق عدد نوعية المشاريع المقبلة التوقعات، فقد ازداد العدد الحالي لمشاريع الطاقة المتجددة التي سينتهي وضعها في المستقبل القريب أربعة أمثال كان مستهدفاً في الأصل . ووقعت اتفاقات أيضاً مع عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية للمساعدة في أنشطة إقامة المشاريع والمساعدة في الترويج للمشروع لدى جمهور أوسع . وكان من المقرر أن يتم التوقيع على إتفاق بشأن مساهمة نظيرة من مصرف التنمية للجنوب الأفريقي، وقد تمت إقامة صلات مع برامج البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . وتقدم مؤسسة الأمم المتحدة التمويل للمشروع .

٨٢ - ويساعد برنامج البيئة عن طريق المركز التعاوني في مجال الطاقة والبيئة التابع له ، عدداً من البلدان الأفريقية في مجالات الإعلام ، والتوعية ، وتطوير المنهجيات المتصلة بآلية التنمية النظيفة التي أنشئت بموجب بروتوكول كيوتو . ويربط المشروع بين التمويل الدولي لتغير المناخ والتنمية المستدامة، بهدف التصدي من منظور بلد مضيف لمختلف القضايا التحليلية المؤسسية للآلية . وللمشروع عنصران: دراسات نموذجية وطنية بشأن الفرص والمشاكل والمتطلبات المرتبطة بإمكانية إستخدام آلية التنمية النظيفة، والدراسات التحليلية وتطوير المنهجيات التي ستوفر المساهمة العلمية في عملية بروتوكول كيوتو .

٨٣ - وتم حتى تاريخه، تقديم الدعم للدراسات الوطنية في أربعة بلدان أفريقية هي: غامبيا وغانا وأوغندا وزمبابوي . وسوف تترجم أفضل الفرص التي يتم التعرف عليها إلى مشاريع لآليات التنمية النظيفة في كل بلد، مع تحليل مساند من أجل تحديد كيفية تنظيم المشاريع وتقييمها وتسويقها وتنفيذها .

٨٤ - ويوفر المرفق النموذجي الإستشاري في مجال الطاقة المستدامة المعلومات والدعم التقني لأنشطة الطاقة المستدامة في بلدان نامية منتقاة، بما فيها عدة بلدان في أفريقيا . ويساعد المرفق المنظمات الشريكة في وضع استعدادات أفضل للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة . ويعرض برنامج البيئة ، مستخدماً أموالاً قدمتها سلطة التنمية الدولية الدانمركية، خدمات تشمل الوصول إلى المعلومات، والمساعدة الخبيرة والدعم للتدريب الوطني والإقليمي . وتوفر المساعدة التقنية لعمليات مثل: دراسات التخطيط القطاعي والوطني، ودراسات التخفيف من حدة تغير المناخ؛ وتقييم واختيار التكنولوجيا؛ وتقييم مشاريع الطاقة المتجددة والتقليدية ذات التأثيرات البيئية المخفضة ، وروابط بالمؤسسات ذات الصلة من أجل تمويل المشاريع .

٨٥ - وسوف يقترح المشروع المتعلق بالحواجز التي تعترض طريق تكنولوجيات الطاقة المتجددة تدابير التغلب على مثل هذه الحواجز . وتم الإضطلاع بدراسات ارشادية لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في زمبابوي وغانا ومصر - قامت بها منظمات وطنية شريكة - من أجل تحديد الأسباب لنجاح أو فشل مشاريع أو تكنولوجيات محددة . وسوف تحلل دراسة عامة الإمكانيات للتغلب على الحواجز المحددة الرئيسية . وتعد نتائج الدراسات الارشادية ونتائج الدراسة العامة في شكل عام لنشرها واستخدامها في الترويج لتكنولوجيات الطاقة الريفية .

٨٦ - وتم ربط وحدات الأوزون الوطنية في ٤٤ بلداً أفريقياً بشبكة عن طريق شبكتين إقليميتين لتيسير تنفيذ بروتوكول مونتريال . واجتمعت وحدات الأوزون الوطنية هذه مرتين في عام ١٩٩٩ ومرتين في عام ٢٠٠٠ لتشاطر الخبرات وتعزيز التعاون الإقليمي من أجل التخلص على مراحل من المواد المستنفدة للأوزون . وهي تتلقى الدعم أيضاً من الصندوق متعدد الأطراف للبروتوكول في تنفيذ مشاريع تعزيز المؤسسات والإستثمار من أجل مرحلة التخلص

٨٧ - وداخل إطار التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الهادئ وبرنامجه بشأن التفاعلات بين البر والمحيط في المناطق الساحلية ، وأمانة النظام الأفريقي الشامل من أجل التحليل والبحث والتدريب التابع للبرنامج الدولي، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لتنظيم حلقة عمل في نيروبي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ . وكانت حلقة

العمل جزءاً من الجهود التي يبذلها برنامج البيئة لتعزيز الإدارة المستدامة للأنهار والبحار الساحلية في أفريقيا والجوانب المتعلقة بالصحة البشرية منها .

٨٨ - وبالمثل، وفي إطار التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وشركة كارل دويزبيرج ، Carl Duisberg Gesellschaft (ألمانيا)، وحكومة هولندا والحكومية النرويجية، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لتنظيم أول اجتماع مائدة مستديرة بشأن الإنتاج الأنظف في أفريقيا وحلقة عمل بشأن الاستهلاك المستدام عُقدت في نيروبي في الفترة من ٩ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ . وتم تشكيل لجنة تنسيق إقليمية تتألف من ممثلين من المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا لمتابعة مهمة إنشاء مائدة مستديرة بوصفها آلية دائمة . ويجري تنفيذ مشروع لتمويل الإنتاج الأنظف، بدعم من حكومة النرويج ، في جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي . وأنشئت مراكز الإنتاج الأنظف الوطنية التابعة لبرنامج البيئة واليونيدو في أثيوبيا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوى وكينيا والمغرب وموزامبيق . ويقدم برنامج البيئة الدعم التقني لهذه المراكز. وتبذل جهودٌ كذلك لإنشاء مراكز شبيهة للإنتاج الأنظف في بلدان أفريقية أخرى . وفي مجال الاستهلاك ، شمل المشروع العالمي للبحث في الاتجاهات الاستهلاكية، والدراسة الاستقصائية العالمية بشأن الشباب وسلوك الاستهلاك المستدام (أنظر أدناه) ، عدة بلدان أفريقية (الكاميرون وكينيا ونيجيريا والسنغال وأوغندا) .

## رابعاً – نقل التكنولوجيا والصناعة

### ألف – التكنولوجيا

٨٩- عملاً بقرار مجلس الإدارة رقم ١٩/٢٠ هاء، واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل على تطوير واستخدام ونشر تكنولوجيات وممارسات سليمة بيئياً بواسطة عدد من الأنشطة، كما يرد وصفه أدناه.

٩٠- عقدت مؤتمرات مائدة مستديرة بشأن إنتاجٍ أنظفَ في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بهدف زيادة الوعي وبناء القدرات على توفير تكنولوجيات أنظف واستخدامها. وأخذت شبكة المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في الاتساع. ويوجد الآن ١٩ مركزاً وطنياً للإنتاج الأنظف برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج التنمية الصناعية، وأكثر من ٣٠٠ مؤسسة في مختلف أنحاء العالم تعمل بنشاط في ميدان الإنتاج الأنظف. وقد عقدت الحلقة الدراسية الدولية الرفيعة المستوى السادسة، المعنية بالإنتاج الأنظف، برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ضيافة حكومة كندا في مونتريال يومي ١٦ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ودشنت خطة عمل لمراقبة تنفيذ الإعلان الدولي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الإنتاج الأنظف، الذي وقعته حتى الآن ٤٢ حكومة وطنية و٥٠ من الجمعيات التجارية والصناعية والمهنية.

٩١- وطور برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً أنشطة مختلفة لتعزيز الاستهلاك المستدام. فقد عمل على تعيين طرق لتحسين البحوث العالمية في أنماط الاستهلاك بإجراء دراستين استقصائيتين عالميتين

إحداهما بشأن اتجاهات الاستهلاك والأخرى بشأن سلوك الشباب، بالاشتراك مع اليونسكو ومؤسسة المستهلكين العالمية. وتم تشجيع مشاركة قطاع الأعمال التجارية في مجال الاستهلاك المستدام مع التركيز على استخدام استراتيجيات وأدوات مثل تقييم دورة الحياة، ومفاهيم مثل تطوير المنتجات والخدمات.

٩٢- وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعزيز المبادرات الطوعية الراهنة والشراكات مع القطاع الخاص، وبوجه خاص في قطاعات المالية والتعدين والنفط . وقام أو يقوم الآن بتطوير مبادرات في ميادين السياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلان وصناعة السيارات على وجه الخصوص. وأصبحت مسألة التكنولوجيات السليمة بيئياً موضع اهتمام بالغ في هذه المبادرات والشراكات.

٩٣- وأُنتجَت وثائق في تقييم التكنولوجيا، بما في ذلك المعايير المحددة التي تقيّم على أساسها التكنولوجيا، لمساعدة صانعي القرار ذوي العلاقة على تحديد الآثار المحتملة للخيارات التكنولوجية المختلفة. واضطُلِعَ أيضاً بأنشطة تدريب في هذا الميدان.

٩٤- وتجري الآن دراسة العقبات التي تعترض سبيل الاستثمار في تكنولوجيات أنظف، بما في ذلك الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة وطرق التغلب على هذه العقبات، في سياق مشاريع مختلفة تدعمها الدانمرك والنرويج ومرفق البيئة العالمي. والمجتمعُ الماليُّ مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بهذه الدراسات.

٩٥- ويمكن العثور في منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة على بيانات وعروض عن التكنولوجيات السليمة بيئياً وعن أفضل الممارسات في مجالات محددة كإدارة المياه، مثلاً.

## باء - التجارة والاقتصاد

٩٦- عملاً بقرار مجلس الإدارة ٢٩/٢٠ بشأن السياسة العامة والخدمات الاستشارية في مجالات الاقتصاد والتجارة والخدمات المالية، وهي مجالات رئيسية، ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في مناقشة التجارة والاقتصاد بعدد من الأنشطة والتدابير، كما هو مبين بالتفصيل في الفقرات التالية.

٩٧- بغية زيادة الوعي بالصلات بين التجارة والبيئة والتنمية واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة نشر دراسات ومنشورات في الاقتصاد والتجارة والمالية. ويوجد الآن أكثر من ٤٠ منشوراً في سلسلة دراسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميداني التجارة واقتصاد البيئة. ومن بين المواضيع التي تناولتها: تقييم الآثار البيئية؛ تقييم البيئة والموارد؛ المحاسبة البيئية؛ الأدوات الاقتصادية للإدارة البيئية؛ المسائل الحرجة في مناقشة التجارة والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً، بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة، دليلاً أساسياً بشأن البيئة والتجارة. ويقصد بالدليل، الموجه إلى جمهور واسع من القراء، أن يزيد فهم الجمهور للتحديات والفرص التي يواجهها المجتمع الدولي لدى تقابل التجارة والبيئة من حيث السياسة العامة.

٩٨- وسعياً إلى تطوير أدوات سياسة عامة لتمكين صانعي السياسة على الصعيدين الوطني والدولي، من تصميم وتنفيذ سياسات في التجارة والبيئة والتنمية يساند بعضها بعضاً، واصل برنامج

الأمم المتحدة للبيئة تطوير أدوات للتقييم والحفز ومساعدة البلدان في استعمالها وتطبيقها. ومن بين هذه الأدوات: التقييم البيئي والمتكامل؛ تقييم الموارد الطبيعية والبيئية؛ محاسبة الموارد الطبيعية؛ الأدوات الاقتصادية. وبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونفذ، عدة مشاريع بحوث في مجال السياسة العامة لدراسة تدابير سياسية حرجة لها آثار بيئية هامة، مثل الإعانات وحقوق الملكية الفكرية والقيود التجارية القائمة على مبدأ الاحتراس.

٩٩- لكي يدل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الطريق إلى نُهُج عملية وفعالة الكلفة لإجراء مراجعات شاملة - أي بيئية واجتماعية واقتصادية - للسياسات المتصلة بالتجارة، أعد دليلاً مرجعياً بشأن التقييم المتكامل للسياسات المتصلة بالتجارة. وفي ضوء تجارب ميدانية وطلبات من الحكومات، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة مراجعة كاملة لدليل الموارد التدريبية في تقييم الآثار البيئية واستكمله، بحيث يمكن المدربين من تطوير دورات مصممة على قدر حاجة المتدربين الذين ينتمون إلى فئات مستهدفة مختلفة. وعُزِّزَ الدليل المنقح بمجموعة من دراسات الحالات المنفردة تعكس الخبرات القطرية.

١٠٠- وبالتعاون مع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة دليلاً عملياً بشأن المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة، يوفر مرشداً سهل الاستعمال للمحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة على الصعيد الوطني.

١٠١- وأعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة كذلك دراسات في المواضيع التالية: أولاً، دور النهج الاحتراسي في سن القوانين البيئية على الصعيدين الدولي والوطني، وآثاره على المسائل المتصلة بالتجارة والبيئة؛ ثانياً، تصميم نظم ملكية فكرية لفائدة المبتكرين على نطاق صغير وفائدة البيئة، في سياق الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، الذي عقد برعاية منظمة التجارة الدولية؛ ثالثاً، الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، وهي ممارسة فاسدة أو مشوهة للتجارة.

١٠٢- بغية بناء القدرات سعياً إلى زيادة قدرة البلدان على تطوير سياسات بشأن التجارة والبيئة يساند بعضها بعضاً، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط على دعم نهج يقوم على المشاركة وعلى "التعلُّم بالعمل" لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في ضوء أولويات التنمية والظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية. وبناءً على ذلك عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعاون وثيق مع أوغندا وبنغلاديش ورومانيا وشيلي والفلبين والهند على تنفيذ مشاريع قطرية شاملة لتعيين آثار التجارة وتحرير التجارة على الموارد الطبيعية والبيئية لهذه البلدان ولتطوير سياسات، بما في ذلك الأدوات الاقتصادية، لإدارة هذه الموارد إدارة مستدامة. والمشاريع القطرية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كلها مشاريع توجهها البلدان المعنية - فهي من أفكار وتصميم وتنفيذ فرق وطنية من المشاركين.

١٠٣- وتنطوي المشاريع القطرية على مشاركة أصحاب شأن متعددين في تعيين الديناميات التي ينطوي عليها تدهور البيئة، وفي وضع استراتيجيات استجابة وطنية تصادف قبولاً على نطاق واسع. ويجري الآن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والنابعة من هذه المشاريع في بعض هذه البلدان.

١٠٤- في أواسط عام ٢٠٠٠، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استجابةً لطلب من البلدان، مجموعة جديدة مؤلفة من ستة مشاريع قطرية بشأن تحرير التجارة والبيئة - في الأرجنتين، وإكوادور، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، والصين، ونيجيريا - وثلاثة مشاريع قطرية في تصميم وتنفيذ مجموعات تدابير سياسية عامة، بما في ذلك أدوات اقتصادية - في شيلي، والفلبين، وكينيا.

١٠٥- ولكي يعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمله في هذا المجال قام هو ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بتشكيل فرقة عمل معنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتهدف فرقة العمل إلى تعزيز قدرات البلدان، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على معالجة المسائل المتصلة بالتجارة والبيئة والتنمية معالجة فعالة على الصعيد الوطني والمشاركة الفعالة في المداولات ذات الصلة على الصعيد الدولي. وستقوم فرقة العمل المعنية ببناء القدرات، بتمويل من مصادر خارجة عن الميزانية، بإشراك البلدان المستفيدة في مختلف أنحاء العالم في البحوث والمشاريع القطرية والتدريب والحوار في السياسة العامة والتواصل وتبادل المعلومات. وأهم ما في الأمر أن فرقة العمل ستتعاقد مع مؤسسات أخرى حكومية وغير حكومية، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في شراكاتٍ لنشر وتطوير الدراية والقدرة، والتعجيل بصياغة وتنفيذ سياسة عامة فعالة الكلفة.

١٠٦- يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تطوير الشراكات وتوافق الآراء بغية تحديد المجالات التي يلتقي على إدراكها والنهج المتصل بها كبار أصحاب الشأن لكي تتسنى معالجة المسائل المتصلة بالتجارة والبيئة على الصعيد الدولي بنجاح. ومن الأهداف الرئيسية للشراكة وأنشطة بناء توافق الآراء تعزيز الاتساق بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، وتوضيحُ العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والتدابير التجارية التي تحتوي عيها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

١٠٧- وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إقامة شراكته مع المنظمات الحكومية-الدولية والإقليمية وكذلك على تعزيز الحوار مع الحكومات وفيما بينها لتحسين فهمها للصلات بين التجارة والبيئة والتنمية. وقد طُوِّرَت هذه الأنشطة بالتشاور الوثيق مع الحكومات لتمكينها من التوجيه والمشاركة في أنشطة محددة في مجالات البحوث وبناء القدرات وتعزيز توافق الآراء. فعلى الصعيد الإقليمي، مثلاً، وبالتعاون مع مصلحة البيئة المصرية وجامعة الدول العربية، وبدعم من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ندوة إقليمية بشان التجارة والتنمية في القاهرة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، لمساعدة الوفود العربية في تحضيراتها للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في سياتل في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وينوي برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعقد، بالتعاون مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، حلقات دراسية مماثلة، تتعلق كل واحدة منها بمنطقة إقليمية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

١٠٨- في عام ١٩٩٧ وقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة تفاهم مع الأونكتاد سبقت تصميم وإنشاء فرقة العمل المعنية ببناء القدرات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ اتفقَ في سياتل على إطار للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية. ووطَّدَ هذا الإطار التعاون المحسَّن الذي تمتع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع منظمة التجارة العالمية منذ الاجتماع الوزاري المعقود في سياتل، والذي تجلى في اجتماعات غير رسمية وكذلك في اجتماعات إقليمية ودولية شارك فيها أعضاء

المنظمتين. وهذا التعاون الوثيق يحسن نطاق وقيمة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توطيد العلاقة بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، بشأن بناء القدرات والتقييم المتكامل لسياسات التجارة.

١٠٩- على الصعيد القطري، يتشاور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بانتظام مع الحكومات في صياغة وتنفيذ أنشطته لضمان تلبية احتياجات البلدان والاستجابة لشواغلها على الوجه الصحيح. وتتيح هذه المشاورات فرصة للحكومات للتركيز على مسائل محددة تتعلق بالبيئة والتجارة ولتحديد أولوياتها في أنشطة البحوث وبناء القدرات وتعزيز توافق الآراء.

١١٠- وعلى الصعيد الدولي، عُقدت سلسلة من الاجتماعات بين أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع حلقة مناقشة رفيعة المستوى في الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، واجتماع دولي عقد في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في تشرين الأول/أكتوبر أدى إلى تعيين خطوات محددة يمكن أن تتخذها هذه المؤسسات وأعضاؤها لتحسين التآزر والدعم المتبادل بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ونُظُم التجارة.

١١١- وبذل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً جهوداً لتعزيز وضع وتنفيذ سياسات للتنمية المستدامة من قبل قطاع الخدمات المالية لإدخال الاعتبارات البيئية في صميم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

١١٢- وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعاون وثيق مع البنوك وشركات التأمين منذ أوائل التسعينات في مبادرتين تضمان الآن في عضويتهما ٢٠٠ مؤسسة. وتعمل هذه الشراكات على اتباع ممارسات سليمة بيئياً في العمليات الداخلية والخارجية لتلك المؤسسات، وزيادة الوعي بالفوائد التي تعود على هذه المؤسسات من دمج الاعتبارات البيئية في سياساتها التنفيذية وفهم هذه الفوائد. وتشتمل السياسات ذات الصلة على سياسات البنوك وشركات التأمين في مجالات الاستثمار والإقراض والتغطية التأمينية للمسؤوليات قِبَلَ الغير. وتمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بإنشاء أفرقة عاملة، وتنظيم حلقات عمل ومؤتمرات دولية، من تعزيز وتيسير الاستثمارات المسؤولة بيئياً في هذا القطاع.

## جيم - السياحة

١١٣- وفقاً لقرار مجلس الإدارة ١٩/٢٠ جيم المعني بالسياحة المستدامة، كُتِبَ مشروع مبادئ اليونيب المقترحة لتنفيذ السياحة المستدامة خلال عام ١٩٩٨. واستجابةً لقرار مَجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته العشرين المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٩، أجريت مشاورة بشأن مشروع المبادئ. ومن بين التدابير التي اتخذت حتى الآن ما يلي:

(أ) نشر مشروع المبادئ بواسطة موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الإنترنت؛

(ب) إعداد استبيان لجمع تعليقات على مشروع المبادئ (وأتيح هو أيضاً موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الإنترنت)؛

(ج) تقديم ومناقشة مشروع المبادئ في اجتماعات مختلفة ؛

(د) قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنظيم وعقد اجتماع تنسيقي بشان السياحة؛

(هـ) تنظيم وعقد حلقة دراسية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية بشأن السياحة المستدامة وقدرة جزر البحر الأبيض المتوسط على المنافسة، عقدت في كابري بإيطاليا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ ؛

(و) عقد مؤتمر المنظمة الكاريبية للسياحة بشأن تنمية السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي ، في جورجتاون ، غيانا ، في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ .

١١٤- وانضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى اليونسكو ومنظمة التجارة العالمية في إطلاق مبادرة منظمي الرحلات السياحية لتنمية السياحة المستدامة في آذار/مارس ٢٠٠٠. وتهدف المبادرة إلى توفير منبر محايد للحوار يحفز منظمي الرحلات السياحية الملتزمين على اتخاذ تدابير وتوسيع نطاق الدعم للتنمية المستدامة في صناعة السياحة. ونظمت شعبة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتكنولوجيا والصناعة والاقتصاد مشاورات لإعداد مضمون المبادرة وطرائق عملها. وأسفرت هذه المشاورات عن بيان التزام يتطلب من منظمي الرحلات السياحية أن يتبعوا أفضل الممارسات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في منظماتهم، وكذلك بإقامة علاقات مع المقاولين معهم والمورّدين إليهم. ويلزمون أنفسهم كذلك بتطوير سياسة مستدامة وبتقديم تقارير منتظمة إلى أمين المبادرة عن التقدم المحرز.

١١٥- ويتعهد أعضاء المبادرة أيضاً بالقيام بأنشطة مشتركة تركز على تبادل الممارسات الجيدة، وتطوير أدوات إدارة جديدة، وتشجيع بناء القدرات ونشر الوعي. وتقوم بتنسيق هذه الأنشطة أمانة المبادرة التي يوجد مقرها في شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي تقدم أيضاً مساعدة فنية للأعضاء لإعداد السياسات وبوجه العموم لتنفيذ بيان الالتزام.

١١٦- عقد الاجتماع السنوي الأول لمبادرة منظمي الرحلات السياحية في لندن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ومن بين الأعضاء العشرين الموجودين حالياً شارك ١٨ في الاجتماع واعتمدوا برنامج الأنشطة النهائي لعام ٢٠٠١. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أنشئت أيضاً أفرقة عاملة فنية في مجالات تقديم التقارير بصورة مستدامة، وإدارة الوجهات السياحية، والاتصالات. ومن المتوقع أن تنتج هذه الأفرقة العاملة مبادئ توجيهية لجميع أعضاء المبادرة بشأن كيفية تناول هذه المواضيع من منظور التنمية المستدامة.

١١٧- ومن أبرز معالم السنة الأولى لعمل المبادرة إعداد ونشر سلسلة أولى من دراسات الحالات المنفردة للممارسات الجيدة، وهي تستطلع بعض الحلول التي اعتمدها الأعضاء في تنفيذ التنمية المستدامة في إدارة سلسلة التوريد، في الوجهات التي زارها السياح، وفي زيادة الوعي لدى زبائنهم.

وأنشئ موقع على شبكة الإنترنت مخصص لتقديم معلومات عامة عن المبادرة ولزيادة الوعي بالسياحة المستدامة.

١١٨- ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً باستطلاع إمكانية تنظيم مناسبة أو مناسبات جانبية بشأن الموضوع في الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة.

## خامساً – المساهمة في الدورات المقبلة للجنة التنمية المستدامة

### ألف – حماية الغلاف الجوي

#### ١ – أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان المناخ

١١٩- أنشئ برنامج المناخ العالمي في عام ١٩٧٩ استجابةً لتوصيات المؤتمر العالمي الأول للمناخ الذي عقدته في جنيف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومنذ ذلك الحين كان برنامج المناخ العالمي البرنامج الدولي الرئيسي لتنسيق رصد المناخ العالمي والبحوث والدراسات المعنية بتغيُّر المناخ وتنوُّعه، واستراتيجيات الاستجابة الملائمة.

١٢٠- وفي موعد مبكر – أي في عام ١٩٨٨ – اعتُرِفَ بمسالة تغيُّرالمناخ كمسألة يحتمل أن تشكل تهديداً خطيراً للبيئة الطبيعية وكذلك للنظم الاجتماعية والاقتصادية. وبناء على ذلك، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية الفريق الحكومي-الدولي المعني بتغير المناخ ليقوم بإجراء تقييم لعلم تغير المناخ وآثاره الاجتماعية والاقتصادية المحتملة، ولتقديم مقترحات بشأن خيارات الاستجابة.

١٢١- في عام ١٩٩٠، نشر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أول تقرير تقييم، واستعرضه المؤتمر العالمي الثاني للمناخ. وقدم المؤتمر توصيات بشأن إعادة تشكيل هياكل العناصر الأربعة التي يتألف منها الفريق في ضوء النتائج التي توصل إليها أول تقرير تقييم يقدمه الفريق. وعلى وجه الخصوص، اتفق على أن يشتمل البرنامج العالمي لدراسة تأثير المناخ (وهو العنصر الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة) مزيداً من التأكيد على دراسات التكيف والتخفيف. وفي الوقت المناسب نقل البرنامج العالمي لدراسة تأثير المناخ إلى البرنامج العالمي لتقييم تأثير المناخ واستراتيجيات الاستجابة.

١٢٢ -وكانت ولاية برنامج تقييم أثر المناخ العالمي واستراتيجيات الاستجابة ما يلي:

(أ) التعجيل بتطوير ما يلي:

'١' معرفتنا ووعينا بآثار تغير المناخ وتنوعه على النظم الطبيعية وعلى الأنشطة البشرية والاجتماعية والاقتصادية؛

'٢' منهجيات التقييم ونماذج الأثر المتفاعلة القادرة على تحديد مدى حساسية النظم البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتنوع المناخ وتغيره؛

(ب) تيسير تطبيق هذه المعرفة وتلك المنهجيات المتصلة بتغير المناخ وتنوعه، بغية تطوير استجابات محددة للعناصر المختلفة من النظم الطبيعية والبشرية؛

(ج) تحديد آثار هذه الاستجابات على النظم الصناعية والبشرية الأخرى الأكبر حجماً؛

(د) تحديد خصائص النظم الطبيعية والبشرية التي تجعلها أكثر عرضةً أو أقل مقاومةً، حسبما يكون الحال، لتغير المناخ وتنوعه.

١٢٣ -أوصى المؤتمر العالمي الثاني للمناخ، الذي اعتمدت فيه فكرة عقد اتفاقية بشأن تغير المناخ، أيضاً بمواصلة وظيفة التقييم التي يقوم بها برنامج دراسات أثر المناخ العالمي لدعم التفاوض على هذه الاتفاقية وتقديم مدخلات فيها.

١٢٤- واستجابة لهذه التوصيات، طلب مجلس الإدارة، في قراره ٤١/١٦ المتعلق بتغير المناخ، من المدير التنفيذي أن يقدم أكبر دعم ممكن لعملية التفاوض الحكومية الدولية عن طريق دعم الأمانة، والمساهمة في تكاليف عملية التفاوض، وإتاحة المعلومات والبيانات التي جمعها البرنامج. وفي القرار نفسه، حثّ المجلس أيضاً المدير التنفيذي على تكثيف التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج دراسات أثر المناخ العالمي في مجال تقديرات أثر تغير المناخ، وتأييد إنشاء نظام عالمي لمراقبة المناخ.

١٢٥- وحث مجلس الإدارة في قراره ٢٤/١٧ جيم، المتعلق بالمناخ، المدير التنفيذي على اتخاذ تدابير لضمان إعداد برنامج متكامل للبرنامج العالمي للمناخ لتقديمه إلى الحكومات. وفي قراره ٢٠/١٨ ألف، المعني بجدول أعمال المناخ، أيد مجلس الإدارة الاقتراح الرامي إلى جعل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤولاً عن تنسيق الأنشطة الدولية المتصلة بدراسات تقديرات تأثير المناخ واستراتيجيات الاستجابة لتقليل إمكانيات التعرُّض للضرر. وقد اتُّفِقَ على جدول أعمال المناخ في اجتماع حكومي دولي باعتباره الإطار الذي يؤدي إلى تكامل برنامج المناخ العالمي.

## ٢ - جدول أعمال المناخ

١٢٦- عملاً بقرارات المؤتمرين العالميين للمناخ، الأول والثاني، وقرارات مجلس الإدارة اللاحقة ، نسق برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإخلاص الأنشطة المضطلع بها بموجب برنامج المناخ العالمي، ابتداءً بواسطة عنصره في برنامج تقييم أثر المناخ العالمي واستراتيجيات الاستجابة. وتم خلال السنتين الماضيتين القيام بعدد من الأنشطة كما يرد وصفه في الفقرات التالية.

١٢٧- كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قلقاً من تأثيرات النينيو وتعيين تدابير التأهب للأحداث المقبلة. وكان من المتوقع أن ينتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ مشروع موله صندوق الأمم المتحدة

للشراكات الدولية ونفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وجامعة الأمم المتحدة، وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومركز الولايات المتحدة الوطني لبحوث الغلاف الجوي. وتميز المشروع بالتعاون الممتاز بين الوكالات الأساسية. ونتيجة لذلك تم التوصل إلى تفهم واضح لكيفية معالجة حادث النينيو في عام ١٩٩٨، ويجري الآن وضع مقترحات بتدابير تأهب واستراتيجيات استجابة أفضل. وفي بعض الحالات أنشئت مراكز لإدارة الكوارث، بعضها أنشئ بسبب حادث ١٩٩٨/١٩٩٧. ومن بين مخرجات المشروع المكتملة والمخططة تقرير موجز بمناسبة الألفية، وكتاب، وصحائف حقائق موجزة من ١٦ بلداً مشاركاً. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت أقراص مدمجة ويجري نشر نتائج المشروع على شبكة الإنترنت. واجتذبت إمكانية إنتاج منهاج لبرنامج دراسة جامعية في شؤون المناخ شيئاً من الاهتمام من بضع جامعات في أمريكا الشمالية وبعض البلدان النامية.

١٢٨- بالإضافة إلى ذلك، شارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تخفيف آثار الحرائق التي سببها النينيو في ١٩٩٨/١٩٩٧ في بلدان جنوب شرقي آسيا في المجالات التالية:

(أ) تحسين وظيفة الاتصالات في نظام الإنذار المبكر لهذه البلدان باستخدام بيانات عالية الوضوح ونظم معلومات جغرافية؛

(ب) تحسين الاتصالات بين المراكز الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية للمساعدة في تنسيق عمليات إطفاء الحرائق؛

(ج) المساعدة في وضع خطة عمل متكاملة لإخماد الحرائق على الصعيد المحلي للتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة؛

(د) المساعدة في تطوير إطار قانوني لمنع الوهج العابر للحدود.

## ٣ - الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

١٢٩- أتم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ منذ نشأته تقريري تقييم اثنين في عدة مجلدات عن حالة المعرفة بتغيرات المناخ التي يتسبب بها الإنسان وأسبابها وتأثيراتها واستراتيجيات الاستجابة المحتملة. واشتمل التقرير الخاص الصادر في عام ١٩٩٤ على معلومات عن القوة الإشعاعية، وتقييم سيناريوهات انبعاثات، ومبادئ توجيهية تقنية لتقييم تأثيرات تغير المناخ والتكيُّفات، ومبادئ توجيهية بشأن الموجود لدى الدول من غازات الاحتباس الحراري. وفي عام ١٩٩٥، نشر تقرير التقييم الثاني. وفي عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ نشر الفريق أربع ورقات تقنية في المسائل التالية:

(أ) التكنولوجيات والسياسات والتدابير اللازمة لتخفيف حدة تغير المناخ؛

(ب) مقدمة لنماذج مناخية بسيطة؛

(ج) تثبيت غازات الاحتباس الحراري الموجودة في الجو: الآثار الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية؛

(د) آثار الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

١٣٠- وقدم الفريق أيضاً في عام ١٩٩٦ مبادئ توجيهية بشأن الموجود لدى الدول من غازات الاحتباس الحراري، يستخدمها الأطراف في الاتفاقية الإطارية المعنية بتغير المناخ في إعداد اتصالاتهم الدولية. وفي عام ١٩٩٧ نشر الفريق تقريراً خاصاً عن الآثار الإقليمية لتغير المناخ.

١٣١- وفي عام ١٩٩٩ وُضع التقرير الخاص للفريق حول الطيران والغلاف الجوي للأرض بصيغته النهائية، بينما أُكملَت ثلاثة تقارير خاصة في عام ٢٠٠٠، أُعدَّ اثنان منها بناء على طلب أطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وتناولت التقارير المواضيع الثلاثة التالية:

(أ) المسائل المنهجية والتكنولوجية في نقل التكنولوجيا؛

(ب) استخدام الأرض، وتغير استخدام الأرض، والغابات؛

(ج) سيناريوهات الانبعاثات.

١٣٢- وأتم الفريق أيضاً عمله في تقرير عن مسألتي إرشاد الممارسات الجيدة وإدارة عدم اليقين فيما تملكه الدول من غازات الاحتباس الحراري.

١٣٣- كان محط تركيز أنشطة الفريق الدولي المعني بتغير المناخ خلال السنتين الماضيتين إعداد تقريره التقييمي الثالث. وسوف يكون التقرير من مساهمات ثلاثة أفرقة عاملة وتقرير توليفي. سيقوم الفريق العامل الأول بتقييم الجوانب العلمية لنظام المناخ وتغير المناخ. وسيقيِّم الفريق العامل الثاني، من زاوية علمية وتقنية، مدى كون النظم البيئية والقطاعين الاجتماعي والاقتصادي وصحة الإنسان عرضة للتأثر بتغيُّر المناخ (من حيث الحساسية وقابلية التكيف)، مع التركيز على المسائل الإقليمية والقطاعية والمشتركة بين القطاعات. وسوف ينظر الفريق، في تقييمه، أيضاً في الآثار السلبية والإيجابية لتغير المناخ على تلك النظم والقطاعات. وسوف يقيّم الفريق العامل الثالث الجوانب العلمية والتقنية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية لتخفيف حدة تغير المناخ. وسيدرس تقرير التقييم الثالث دراسة متعمقة عدداً من المسائل المشتركة بين القطاعات، كالعلاقة المتبادلة بين التنمية والإنصاف والاستدامة؛ والريَب؛ ومنهجيات حساب الكلفة؛ وأُطُر اتخاذ القرارات. وسوف يستعرض تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة؛ وينظر في الأبعاد الإقليمية لتغير المناخ؛ ويعين الصلات الحرجة مع المسائل البيئية العالمية الكبيرة الأخرى. وسوف تنظر الأفرقة العاملة كل في مساهمته في تقرير التقييم الثالث ويعتمدها، وذلك في دوراتها التي ستعقد في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠١. وسينظر الفريق الدولي المعني بتغير المناخ، بدوره، في التقارير الثلاثة ويعتمدها في دورته السابعة عشرة التي ستعقد في نيسان/إبريل ٢٠٠١.

١٣٤- وسيرتكز التقرير التوليفي على مساهمات الأفرقة العاملة الثلاثة ويقدم ردوداً على ١٠ أسئلة علمية وتقنية واجتماعية واقتصادية يختارها الفريق الدولي. وتقوم هذه الردود على أسئلة سألتها الهيئة الفرعية للاتفاقية الإطارية لتقديم المشورة العلمية والتكنولوجية. وسوف ينظر الفريق الدولي في التقرير التوليفي ويعتمده في دورته الثامنة عشرة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٣٥- عقد عدد من حلقات العمل واجتماعات الخبراء في سياق التحضيرات لتقرير التقييم الثالث، وبخاصة حول المسائل المشتركة بين القطاعات. وكان منها فرقة العمل التابعة للفريق الدولي والمعنية بسيناريوهات مرافق تقييم آثار المناخ والتعاون بين المشتغلين في النمذجة المناخية والمشتغلين بآثار تغير المناخ. وأنشئ مركز توزيع البيانات التابع للفريق الدولي المعني بتغير المناخ بتوجيه من فرقة العمل لتقديم سلسلة من البيانات المتصلة بالسيناريوهات مجاناً وتيسير الحصول عليها لإجراء تقييمات لآثار تغير المناخ. وأعدت فرقة العمل مواد إرشادية بشأن استعمال الإسقاطات المناخية في تقييم الآثار.

١٣٦- وانتدب برنامج الأمم المتحدة للبيئة واحداً من كبار موظفي البرامج إلى أمانة الفريق الدولي المعني بتغير المناخ، ويساهم كذلك في الصندوق الاستئماني للفريق الدولي، وبإتاحته الخبرة المتوفرة لديه ساعد في إعداد تقارير الفريق الدولي. وبلغ مستوى مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الصندوق الاستئماني في الوقت الراهن ٠٠٠ ٢٢٠ دولار في كل فترة سنتين.

## ٤- النظام العلمي لمراقبة تغير المناخ

١٣٧- استجابةً لقرار مجلس الإدارة ٤١/١٦ بشأن تغير المناخ وقع المدير التنفيذي مذكرة تفاهم مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمجلس الدولي للاتحادات العلمية، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو والمعنية بنظام مراقبة تغير المناخ، وشارك بنشاط في اللجنة التوجيهية لنظام مراقبة تغير المناخ وكثير من حلقاتها النقاشية بغية تحسين شبكات المراقبة التابعة للنظام. ومن شأن هذه الشبكات أن تزيد القدرة على اكتشاف تغيرات المناخ وهذا بدوره يسهل استهداف الآثار ومن ثم تعيين تدابير الاستجابة الملائمة.

١٣٨- وقُدِّمَ دعمٌ متواضع لأمانة نظام مراقبة تغير المناخ لمساعدتها في تخطيط وتنظيم حلقة عمل لتعيين احتياجات المراقبة المنهجية في منطقة المحيط الهادئ. نظمت الحلقة بالتعاون مع برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، وعقدت في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٠. ووضع اعتماد في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لتقديم دعم مماثل لحلقة عمل في إفريقيا. وقد شجع على عقد حلقات العمل هذه مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بقراره ٥/م أ - ٥ (5/CP.5) الذي اعتُمد في دورته الخامسة.

١٣٩- لاحقاً لمذكرة التفاهم، قُدِّمَ قدرٌ محدود من التمويل للمساعدة في تخطيط وتنظيم الاجتماعات الإلزامية لنظام مراقبة تغير المناخ، كاجتماع لجنته التوجيهية وحلقاته النقاشية. وفي جميع الحالات كان دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة موجهاً نحو تيسير مشاركة خبراء البلدان النامية في هذه الاجتماعات.

## ٥ - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً للاتفاقيات المتصلة بالغلاف الجوي

١٤٠- يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعمه لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ من خلال دعمه للفريق الدولي المعني بتغير المناخ. ويواصل الفريق الدولي بدوره أداء دور حاسم في استيضاح المسائل العلمية والتقنية التي هي قيد نظر الأطراف في الاتفاقية.

١٤١- وتسهم مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كشريك في نظم المراقبة العالمية الكبيرة - مثل النظام العالمي لمراقبة المناخ، والنظام العالمي لمراقبة المحيطات، والنظام العالمي لمراقبة الأرض - في تحسين المراقبات المنهجية الضرورية لدراسات اكتشاف تغيرات المناخ. وقد خصص برنامج الأمم المتحدة للبيئة ما مجموعه ٠٠٠ ١٩٠ دولار لنظم المراقبة الثلاثة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً دعماً عينياً للنظام العالمي لمراقبة الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استجابة للقرار /م أ - ٥ دعما مقداره نحو ٠٠٠ ٤٥ دولار لحلقة عمل إفريقية لتعيين احتياجات المراقبة المنهجية في المنطقة. هذا بالإضافة إلى دعم قُدِّمَ من قبل في عام ١٩٩٩ لحلقة عمل مشابهة عقدت في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

١٤٢- وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً تقنياً وإدارياً لـ ٢٢ بلداً في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمساعدتها على إعداد اتصالاتها الدولية كما هو مطلوب بموجب الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقدمت موريشيوس اتصالها الوطني في عام ١٩٩٩، وقدمت ليسوتو اتصالها الوطني في عام ٢٠٠٠. ومن المنتظر أن تقدم جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والكاميرون اتصالاتها الوطنية قبل نهاية عام ٢٠٠٠. وفي أوائل عام ٢٠٠٠ طلبت بالاو والجماهيرية العربية الليبية ورواندا مساعدة في إعداد اتصالاتها الوطنية، بينما تسعى زمبابوي وليسوتو وموريشيوس إلى الحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمي لأنشطة متابعة بعد إكمال اتصالاتها الوطنية الأولية.

١٤٣- بدئ بتنفيذ برنامج معني بالتكيف وتغير المناخ بجهود مشتركة مع الفريق الدولي لتغير المناخ. وكانت النتيجة الأولى لهذا المشروع المشترك صياغة مبادئ توجيهية لتقدير آثار تغير المناخ، وتبع ذلك إعداد دليل صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن طرق تقييم آثار تغير المناخ واستراتيجيات التكيف. واختبرَ الدليل المعني بالطرق في مشروع يدعمه مرفق البيئة العالمي بشأن دراسات حالات منفردة لتقييم آثار تغير المناخ والتكيف اشتركت فيه اربعة بلدان - إستونيا، وأنتيغوا وبربودا، وباكستان، والكاميرون. وبفضل تمويل من حكومة الدانمرك، أجريت دراسات أخرى في بنغلاديش وكوبا. وبناء على أساس هذا العمل، تمّ تشذيب الدليل ونشره. وترجمَ الآن إلى اللغة الفرنسية ويستخدم على نطاق واسع في إعداد الاتصالات الوطنية بموجب الاتفاقية الإطارية. وبالإضافة إلى ذلك أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة دليلاً موثوقاً عن مفاهيم تقدير تكاليف التخفيف والتكيف واستعماله الملائم. ويحتوي الدليل على فصل في التكيف يعرض طرقاً لتحديد تكلفة تدابير الاستجابة لتغير المناخ. وما زالت هذه المبادئ التوجيهية تقدم معلومات لعملية التفاوض بموجب الاتفاقية الإطارية.

١٤٤- وما زالت وحدة الإعلام المعنية بالاتفاقيات تزيد الوعي من خلال أنشطة وسائط الإعلام، وتدعم أمانة الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بتلبية احتياجاتها الإعلامية. وبالإضافة إلى ذلك،

تضم حافظة الأنشطة التمكينية لمرفق البيئة العالمي تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة عنصر بناء قدرات. والعمل جارٍ الآن في إعداد موجز للتقرير الخاص للفريق الدولي المعني بتغير المناخ عن نقل التكنولوجيا. ويقدم هذا الموجز النتائج الرئيسية والتوصيات الواردة في التقرير بصورة سهلة القراءة.

١٤٥- ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بتنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بتغير المناخ والمتصلة بالطاقة، ويقدم أنواعاً مختلفة من المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات بشأن مسائل تغير المناخ إلى عدد كبير من البلدان النامية. وكجزء من هذه الجهود، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادئ توجيهية لوضع الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك تحليل تدابير الاستجابة لتغيرات المناخ.

١٤٦- والعمل جارٍ الآن في إعداد مشروع بشأن تقييم موارد الطاقة الشمسية وطاقة الريح بموجب الوحدة باء من مرفق إعداد وتطوير المشاريع التابع لمرفق البيئة العالمي. وكانت النتيجة الأولية لهذا المشروع وضع موجز مشروع يستحق دعماً من مرفق البيئة العالمي. وحيث إن المشروع عالمي في مداه، سيتم تطوير عناصر إقليمية ووطنية أيضاً بالاشتراك مع شركاء مستثمرين وغيرهم من أصحاب الشأن في الطاقة الشمسية وطاقة الريح. وستعقد اجتماعات إقليمية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وسوف تنشأ أيضاً منهجيات وأشكال موحدة لبيانات الدراسات العالمية للغلاف الجوي المتأيّن، تمشياً مع سياسة الطاقة للبلدان النامية واحتياجاتها في مجال تخطيط استعمال الأراضي. والقصد من وراء ذلك هو دمج النتائج النهائية للمشروع ككل (يموله مرفق البيئة العالمي بما يقدر بمبلغ خمسة ملايين دولار) مع موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمي والدراسات العالمية (UNEP GEF GIS) على الإنترنت، ولتقديم خدمات أخرى من خلال مركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتبادل بيانات نقل التكنولوجيا. وسوف تتاح النتائج هنا أيضاً للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ كمثال على ما يمكن عمله في هذا المجال.

١٤٧- كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة نشطاً في تشجيع توفير المعلومات لاتخاذ القرارات وزيادة الوعي فيما يتعلق بتغير المناخ بوجه عام والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بوجه خاص. وبالتعاون مع أمانة الاتفاقية، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة باتخاذ إجراءات للعمل على تنفيذ المادة ٦ من الاتفاقية التي تتناول الوعي العام والتعليم والتدريب. وينبغي بالإضافة إلى ذلك نشر نتائج عمل الفريق الدولي المعني بتغير المناخ على نطاق واسع لتصل إلى مختلف صانعي القرار والجمهور العام بطريقة مستهدفة لزيادة الفائدة من عمل الفريق الدولي إلى أبعد الحدود.

١٤٨- كجزء من هذه الجهود، طور برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة مواد إعلامية أطلق عليها اسم "صور حيوية للمناخ". وبالنظر إلى ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب جدول أعمال المناخ ومجال اختصاصه في مجال تغير المناخ، ستركز المجموعة الأولى من الصور الحيوية للمناخ على آثار تغير المناخ. وسوف تستند بالدرجة الأولى إلى تقرير التقييم الثاني الذي قدمه الفريق الدولي المعني بتغير المناخ، وبوجه خاص مساهمة الفريق العامل الثاني حول آثار تغير المناخ والتكيف معها وتخفيف حدتها، والتقرير الخاص للفريق الدولي عن الآثار الإقليمية لتغير المناخ. ستعد الصور على شكل سلايدات تبث من فوق وعلى شكل أقراص مدمجة وسيمكن الوصول إليها عن طريق الإنترنت.

وقد أتيحت هذه الصور في الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي عقد في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

١٤٩- ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع المركز التعاوني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بالطاقة ، والموجود في ريسو بالدانمرك سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات في إفريقيا لمعالجة آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بمساعدة الموقعين على الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبخاصة البلدان النامية، في معالجة مسائل تغير المناخ من خلال مبادرات ودراسات حالات منفردة وخدمات استشارية تعالج أموراً مثل الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وإقامة مؤسسات طاقة ريفية، واستخدام الأدوات الاقتصادية وإعانات الطاقة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، كما ذكر أعلاه، دشن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مرفقاً استشارياً رائداً بشأن الطاقة المستدامة يعطي المنظمة القدرة على تلبية احتياجات قطرية محددة جداً تتصل بسلسلة عريضة من مواضيع الطاقة المستدامة.

١٥٠- بالإضافة إلى ذلك، سوف يشرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة قريباً في بدء شبكة بدائل تكنولوجية مستدامة في شراكة استراتيجية مع مرفق البيئة العالمي، بغية النظر في بدائل التكنولوجيا المستدامة والاستثمار فيها.

١٥١- ويقدَّم معظم الدعم البرنامجي، الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمعاهدات المتعلقة بالأوزون، بواسطة برنامجه للعمل المتعلق بالأوزون، الذي يديره قسم برنامج الطاقة والعمل المتعلق بالأوزون التابع لشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد.

١٥٢- وتغطي أنشطتُهُ وظيفةَ مركز لتبادل المعلومات المتعلقة بطبقة الأوزون واستنفادها (وهذه خدمة متاحة لجميع الأطراف في بروتوكول مونتريال، بما في ذلك البلدان النامية والمتقدمة النمو)، وأنشطة متصلة بمشاريع غير استثمارية لإنهاء المواد المستنفدة للأوزون على مراحل في البلدان النامية. وتنطوي هذه المشاريع على إعداد برامج قطرية لإنهاء المواد المستنفدة للأوزون على مراحل والعمل على تقوية مؤسسات معظم البلدان النامية الـ ١٣١ التي هي أعضاء في بروتوكول مونتريال. وتنطوي أنشطة برنامج العمل المتعلق بالأوزون أيضاً على إنشاء وإبقاء خمس شبكات إقليمية مؤلفة من وحدات أوزون وطنية (وهذه أيضاً يشارك فيها ما لا يقل عن ١٠٠ بلد).

١٥٣- ويبدو أن المراقبة العلمية التي أجريت مؤخراً لطبقة الأوزون فوق القطبين الجنوبي والشمالي تبين أن الاتجاه المتوقع نحو التحسن في حالة طبقة الأوزون لم يتحقق. ولا يوجد حتى الآن أي توافق في الآراء حول سبب ذلك، غير أن بعض العلماء أعربوا عن رأي مفاده أنه يمكن الربط بين هذا الوضع والاتجاه إلى البرودة الذي لوحظ مؤخراً في الغلاف الجوي للأرض، وهو اتجاه يتصل بتغير المناخ.

١٥٤- بالنظر إلى هذا التطوُّر الجديد، من الضروري أن تتلقى الأنشطة العلمية، كمراقبة حالة طبقة الأوزون وتقييمها، مثلاً، دعماً برنامجياً أوسع من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعملاً بالمادة ٣ من

اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، التي تعنى بالمراقبة المنهجية لطبقة الأوزون، ينوي برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد عمليات التقييم هذه في المستقبل، في حدود الموارد المتاحة له.

## باء - الطاقة

١٥٥- الهدف الرئيسي لبرنامج الطاقة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو تحقيق تحول عالمي إلى نظم طاقة تكون أقل زعزعة للبيئة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة باتخاذ الخطوات التالية:

(أ) العمل على تحقيق تبادل للمعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات التي تكون كفاءة الطاقة فيها عالية وتكنولوجيات الطاقة المتجددة بواسطة منشوراته وشبكة مصادر معلومات آخذة في التوسع؛

(ب) بناء قدرات صانعي القرار في الحكومات وفي الصناعة للاستجابة لمسائل الطاقة والبيئة (بما في ذلك وسائط النقل)؛

(ج) تسهيل تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية بشأن الاستثمار في الطاقة؛

(د) إنشاء شبكة من مراكز التفوُّق الإقليمية ودون الإقليمية تستطيع تقديم المساعدة الفنية لصانعي القرار في الحكومات والصناعات؛

(هـ) تطوير تحالفات وشراكات مع القطاع الخاص (المؤسسات المالية، وصناعة الطاقة المتجددة، ورابطات الصناعة ذات الصلة) ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى (كاليونسكو، مثلاً، والبرنامج العالمي للطاقة الشمسية).

١٥٦- يسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعدة طرق في المناقشات التي ستجرى بشأن الطاقة كجزء من الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة. وقد قام بدور إيجابي في اجتماع فريق خبراء حكومي دولي مخصص مفتوح باب العضوية معني بالتنمية المستدامة، عقد في آذار/مارس ٢٠٠٠، فقدم في الجلسة الأولى بياناً بشأن الآثار البيئية للأنماط الراهنة لاستخدام الطاقة. وقد طلب تقديمَ هذا البيان رئيسا فريق الخبراء، وقُدِّمَ في جلسة عامة لفريق الخبراء المعني بالاتجاهات العالمية للطاقة والتنمية المستدامة.

١٥٧- وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساهمة موضوعية في تقرير الأمين العام حول المسائل الرئيسية للطاقة والتنمية المستدامة؛ وكانت هذه الوثيقة المساهمة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية المبكرة للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما بعد تعليقات مستفيضة على ورقة المناقشة المتعلقة بالطاقة والتنمية المستدامة، فقدم خيارات واستراتيجيات عمل بشأن القضايا الرئيسية.

١٥٨- وأعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ثلاث دراسات لحالات منفردة بشأن جوانب مختلفة للطاقة المستدامة، أبرز فيها ما قام به من عمل في إفريقيا. وسوف تستخدم هذه الدراسات في اجتماعات تحضيرية مختلفة لإبراز خطوات عملية ربما يرغب مختلف أصحاب الشأن في اتخاذها لتعزيز نهُج الطاقة المستدامة.

١٥٩- وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار مجهود مشترك مع شعبة التنمية المستدامة في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتنظيم اجتماع إفريقي رفيع المستوى في نيروبي بشأن الطاقة والتنمية المستدامة لمساعدة البلدان على التحضير للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة وطلب مدخلات رسمية من البلدان الإفريقية في العملية. واشتمل الاجتماع على جزء تقني حيث بحث ٤٠ خبيراً إفريقياً في الطاقة المسائل الرئيسية في جزء الطاقة المخططة من الدورة التاسعة للجنة وجزء خاص بالوزراء حيث أعد ١٥ وزير طاقة من البلدان الإفريقية بياناً إفريقياً بشأن الطاقة والتنمية المستدامة لتقديمه إلى اللجنة.

١٦٠- أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدداً من مجلته المسماة Industry and Environment (مجلة الصناعة والبيئة) في موضوع الطاقة المستدامة، واشتملت على مقالات في جوانب مختلفة من هذه القضية العريضة التي أثيرت أثناء العملية التحضيرية للدورة التاسعة للجنة. ويضم العدد الخاص مساهمات من خبراء في الحكومات والصناعة والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، ويقدم خيارات فنية وسياسية لتعزيز نهُج الطاقة المستدامة في البلدان المتقدمة النمو والنامية. كتب مقدمة العدد رئيسا فريق الخبراء.

١٦١- ويستطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إمكانية تنظيم مناسبة أو مناسبات بشأن الطاقة في الدورة التاسعة للجنة. وأخيراً، كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤيداً نشطاً لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالطاقة، التي عُيِّنت لتنسيق مدخلات منظومة الأمم المتحدة في الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، وقد استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة واحداً من اجتماعات فرقة العمل.

## جيم - النقل

١٦٢- قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كمساهمة منه في الجزء المعني بالنقل من الدورة التاسعة للجنة، ورقة معلومات أساسية عن دور قطاع النقل في حماية البيئة. وتلقي الورقة نظرة على دور قطاع النقل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وآثاره البيئية، والتحسينات التي أُدخلت في الماضي، والتحديات التي تواجهه في المستقبل، وتقترح تدابير يمكن أن تتخذها الحكومات والصناعة والمجتمع الدولي. وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في اجتماع لفريق خبراء معني بالنقل والتنمية المستدامة نظمته إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وقام المشاركون فيه بتعيين ومناقشة قضايا رئيسية في ضوء ورقات المعلومات الأساسية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة. وسيشكل مضمون ورقات المعلومات الأساسية ونتيجة المناقشات مدخلات في تقرير الأمين العام إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة.

١٦٣- وخُصِّصَ عددٌ آخر من مجلة الصناعة والبيئة لموضوع الحركة المستدامة؛ واشتمل على مساهمات من الحكومات والصناعة والمنظمات غير الحكومية، وقدم دراسات حالات منفردة بشأن الخيارات الفنية والسياسية في البلدان المتقدمة النمو والنامية.

١٦٤- ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً باستطلاع إمكانية تنظيم مناسبة أو مناسبات بشأن النقل في الدورة التاسعة للجنة.

## دال - معلومات لاتخاذ القرارات وللمشاركة

١٦٥- يعتمد اتخاذ القرارات السليم بيئياً على نوعين من المعلومات: تقييم القضايا البيئية وتقديم الحلول المحتملة (على وجه الخصوص ، التكنولوجيات) للاستجابة للمشاكل التي يتم تعيينها. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذين النوعين من المعلومات كليهما.

١٦٦- حدث عدد من المبادرات والتطورات الجديدة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مدى بضع السنوات الماضية. وكما جاء في إعلان نيروبي، عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة عنصراً أساسياً من برنامجه، وهو وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الإعلام والرصد والتقييم. فمن خلال هذه الوظائف ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يبني قاعدة المعرفة العلمية للتدابير البيئية واتخاذ القرارات في مجال البيئة من قبل كل الجهات الفاعلة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويتم تنفيذ هذه المهام على الصعيدين الوطني والعالمي بدعم تدابير التواصل والتنسيق وبناء المؤسسات في المراكز الرئيسية ليتسنى تحسين إدارة المعلومات وعمليات التقييم البيئي الوطنية والإقليمية. وسيتم دمج المراكز الرئيسية في عمليات التقييم العالمية لحالة البيئة. وإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بحفزه على تحسين تكنولوجيات الاتصال والتواصل، يسهل وصول الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى مصادر فريدة للبيانات والمعلومات. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بحفز البحوث العلمية واستخدامها كطرقٍ لتوفير إدارة محسَّنة للمعلومات البيئية في اتخاذ القرارات.

١٦٧- وقد عُزِّزَت قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إجراء التقييم بتدشينه للتقييم العالمي للمياه الدولية باعتباره آلية التقييم الرئيسية لتحليل المشاكل الراهنة، بما في ذلك أسبابها الجذرية، ولتطوير سيناريوهات للأحوال المقبلة في الموارد المائية العالمية. وعلاوة على ذلك، عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتحويله المركز العالمي للحفظ والمراقبة إلى مركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة العالمي لمعلومات وتقييم التنوع البيولوجي، قدرته على تقييم البيئة العالمية وساعد كذلك على توفير المعلومات التي تحتاج إليها البلدان لاتخاذ القرارات المتصلة بالتنمية المستدامة.

١٦٨- أبقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض بتقاريره العالمية والإقليمية عن حالة البيئة. وأصدر بنجاحٍ التقريرَ الثانيَ في سلسلة توقعات البيئة العالمية - GEO - 2000 - في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والطبعة الموجهة للشباب والمعنونة Pachamama - Our Earth, Our Future (أرضنا، مستقبلنا) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة التحضير للتقرير الثالث عن توقعات البيئة العالمية (GEO-3) الذي سيصدر في عام ٢٠٠٢. وبإعطاء GEO-3 تقييماً

قطعياً للبيئة العالمية، سوف يشكل مدخلات رئيسية في استعراض نتائج قمة الأرض التي عقدت في عام ١٩٩٢، ذلك الاستعراض الذي سيكون قد دام عشر سنين. وستجمع عملية (GEO-3) وتولف معارف أكثر من ٨٥٠ شخصاً في ٣٥ مؤسسة في مختلف انحاء العالم. وعلى هذا الأساس، سيقدم GEO-3 منظوراً سابقاً لمدة ٣٥ سنة إلى الوراء ومنظوراً تطلعياً لمدة ٣٠ سنة إلى الأمام، ويهدف إلى إعادة صياغة الطريقة التي يفهم بها المجتمع الدولي البيئة ويستجيب لها في الألفية الجديدة.

١٦٩- وقدم التقرير الذي اشترك في إعداده برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمنظمة الدولية لمقاومي الحروب ، وعنوانه موارد العالم ٢٠٠٠-٢٠٠٢: الناس والنظم الإيكولوجية: شبكة الحياة المهلهلة، الذي نشر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نتائج المرحلة الرائدة من تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، وهو مجهود تعاوني دولي كبير لتشخيص صحة كوكبنا بدأته المنظمة الدولية لمقاومي الحروب، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وآخرون.

١٧٠- واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تزويد صانعي السياسة بإنذار مبكر ومعلومات عن القضايا الناشئة والتهديدات البيئية لتسهيل الحوارات السياسية العامة حول هذه القضايا والعمل على تطوير استراتيجيات لتقليل آثارها. وتسهم قاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمعلومات الموارد العالمية في تنمية القدرات على تقديم الإنذارات المبكرة بالقضايا والأخطار البيئية الناشئة. وتغطي مجموعات البيانات التي طُوِّرَت مؤخراً مجالات كالسكان، وبيئة الأرض، وقضايا الموارد العابرة للحدود، والأخطار الطبيعية. ومن بين المجالات الإضافية التي توضع بشأنها مجموعات بيانات في الوقت الحاضر اللاجئون والبيئة، والتهديد الناشئ للمياه العذبة في العالم.

١٧١- تنفَّذُ الأنشطة في هذا الميدان بالتعاون مع شبكة عالمية من الشركاء للتقييم البيئي والمعلومات البيئية. وتعمل شبكة تبادل المعلومات البيئية العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، إنفوتيرا (INFOTERRA)، على تمكين الجمهور من الحصول على المعلومات البيئية. ويجري الآن إصلاحها بغية تحسين إمكانية الحصول على هذه المعلومات وتعزيز قدرة الجمهور على المشاركة في اتخاذ القرارات البيئية.

١٧٢- وفي ميدان نقل التكنولوجيا، يسهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تبادل المعلومات بتشغيل مراكز تبادل مختلفة. ومن بين هذه المراكز مركز تبادل المعلومات عن التدابير المتخذة بشأن الأوزون، والمركز الدولي لتبادل المعلومات بشأن الإنتاج الأنظف، وقاعدة بيانات ماإسترو (MaESTro ) المعنية بالتكنولوجيات السليمة بيئياً، ومنتدى الموارد المعدنية، ومنتدى بيئة النفط والغاز في المياه الساحلية، ومنتدى الأغذية والزراعة المستدامة، وعدد من المواقع المعنية بالكيماويات على الشبكة العالمية. وفي ميدان الكيماويات، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بمشروع لتعزيز استخدام الإنترنت لتحسين السلامة من الكيماويات في إفريقيا بتزويد مراكز التنسيق القطرية بحواسيب وبرامج حاسوبية وقواعد بيانات وبإمكانية الوصول إلى الإنترنت، وبالتدريب.

١٧٣- ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع مرفق البيئة العالمي، بإنشاء شبكة بدائل تكنولوجية مستدامة تهدف إلى تحسين إدارة المعرفة وتبادل المعلومات لاتخاذ قرارات سليمة بيئياً

والعمل على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. والغاية من هذا النشاط الأساسي المنفذ في إطار الشراكة الاستراتيجية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمي هو تصميم شبكات لنقل التكنولوجيا تشمل جميع المجالات الأساسية التي هي محط تركيز مرفق البيئة العالمي، أي تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون، وكذلك التصحر، والملوثات العضوية الصامدة، بقدر ما تتصل بالولاية الأساسية لمرفق البيئة العالمي. ويستجيب نهج الشبكة الشاملة المتبع في هذا المشروع الجديد لطلب مرفق البيئة العالمي العام الذي حُدِّدَ من قبل شركائه في التنفيذ والتطبيق. وسوف يعزز النقلَ السريعَ لبدائل التكنولوجيا النظيفة إلى أسواق البلدان المستفيدة وداخلها. وسوف يعمل أيضاً على اعتماد ممارسات تجارية تتمشى مع الاتفاقات البيئية العالمية.

١٧٤- وتشمل مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات عمله الطويل الأجل على تشجيع الشركات المنفردة على تقديم تقارير عن أدائها البيئي وتنفيذ التزاماتها الطوعية. ومنذ عام ١٩٩٤، أنتج برنامج الأمم المتحدة للبيئة والشركة البريطانية المسماة سَستين ابيلتي ليمتد (SustainAbility, Ltd.) ١١ تقريراً حول تقديم الشركات تقارير عن الاستدامة من خلال البرنامج المشترك المسمى "إشراك أصحاب الشأن". وقد اكتسب هذا البرنامج شهرة قوية بين مختلف أصحاب الشأن باعتباره حجة ذات مصداقية في تقارير الشركاء. وهو يهدف إلى تلبية الطلب المتزايد باستمرار على معالم لتقييم تقارير الشركات عن الاستدامة، وزيادة تحليل تقارير الاستدامة على مستوى القطاع.

١٧٥- والدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مبادرة التقارير العالمية منذ نشأتها في عام ١٩٩٧ امتداد منطقي لاشتراك المنظمة في أنشطة لتحسين تقارير الشركات. وقد أصدرت المبادرة، التي دعاها إلى الاجتماع تحالفُ الاقتصادات المسؤولة بيئياً وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المبادئ التوجيهية المنقحة لتقارير الشركات عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويُستخدم الدعم المالي الذي تلقّاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٠ من مؤسسة الأمم المتحدة لتصميم مؤسسة مضيفة مستقلة دائمة لتصبح راعية لعملية مبادرة تقديم التقارير العالمية. وعقدت الندوة الدولية الثانية المعنية بمبادرة تقديم التقارير العالمية، والتي تكلم فيها المدير التنفيذي، في واشنطن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

١٧٦- وفي ميدان القانون البيئي، واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة تطوير شبكة معلومات مشتركة في القانون البيئي تسمى إيكوليكس (ECOLEX) وهي متاحة على شبكة الإنترنت في الموقع: www.ecolex.org .

## هاء - التعاون البيئي لإيجاد بيئة مُمَكِّنَة

١٧٧- كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ نشأته نشطاً في تعزيز التعاون الدولي لإيجاد بيئة مُمَكِّنَة. وساعد البلدان النامية على تطوير آلياتها البيئية الوطنية وتنسيق التعاون الدولي، لتحقيق هذه الغاية، في مجالات مثل تطوير التشريعات والمؤسسات البيئية الوطنية. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الحكومات المانحة والمنظمات الشريكة، بسلسلة واسعة من أنشطة بناء القدرات تهدف إلى الحفز على اتخاذ تدابير في ميدان البيئة. وتنفَّذ هذه الأنشطة كجزء من برنامج عمل برنامج الأمم

المتحدة للبيئة الذي يشمل مجالات مثل التقييم البيئي، وإدارة البيئة والتكنولوجيا البيئية، ورسم السياسة، وتطوير التشريعات والمؤسسات البيئية الوطنية، والعمل على تنفيذ الاتفاقيات البيئية. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه القضية من الوثيقتين UNEP/GC.21/4 وINF/15 بشأن بناء المؤسسات.

- - - - -